مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٧٧**
الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الإتحاد الروسي	السيد كاريف
	اسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دو كلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح

03-64635 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن التعازي بمناسبة الهجوم التفجيري في الاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل الانتقال إلى البند المدرج على جدول الأعمال، أود أن أعرب عن تعازي مجلس الأمن إلى وفد الاتحاد الروسي إزاء الأحداث التي وقعت في موسكو يوم أمس، وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح بين الناس الأبرياء. وأرجو من وفد الاتحاد الروسي أن يتقبل تعازي مجلس الأمن في هذه المناسبة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في الصراع المسلح

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، وأوكرانيا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وسيراليون، وكندا، وكولومبيا، ومصر والنرويج واليابان، طلبوا فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة بدون حق التصويت، بموجب أحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل ممثلو الدول المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على دعوة السيد جان إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد إغلاند إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

سيبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ.

السيد إغلاند (تكلم بالانكليزية): باسم زملائي في مجال العاملين في المجال الإنساني، أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي بأن أخاطب المجلس في جلسة مفتوحة. هذه المرة الأولى التي أقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس، ومن الملائم بالتأكيد أن يكون موضوعها كيفية تأمين حماية أكبر للمدنيين في الصراع المسلح.

السيد الرئيس، لدينا جدول أعمال مشترك. فمجلس الأمن هو الآلية الرئيسية للأمم المتحدة المكلفة بالنهوض بالسلم والأمن حول العالم. ومجتمع العاملين الإنسانيين يتكفل بالضحايا في حال انعدام السلم والأمن.

وقد كان سلفي، سيرجيو دي ميلو، ببصيرته المعهودة، هو أول من عرض هذا الموضوع على مجلس الأمن. وقد كان لسيرجيو وعي حاد بالصلة الهامة بين السلم

والأمن، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. وبالفعل، شملت سيرته الوظيفية كل هذه الجوانب من أعمال المنظمة.

إن فاجعة وفاة سيرجيو ومن خدموا معه قبل الأوان، قد شددت على عدد من الحقائق المنفرة ذات العلاقة بهذه الصلة الأساسية بين السلم والأمن، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. ومن الواضح أن المشهد الذي تعمل الأمم المتحدة فيه آخذ في التغير. وقد شهدنا في الشهور الأخيرة ما لا أستطيع وصفه إلا باغتيال العاملين الإنسانيين في كل المؤسسات، الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية. وهذه الهجمات المتعمدة على الموظفين الإنسانيين تؤدي على نحو مثير إلى إعاقة الوصول إلى المدنيين في الصراع المسلح وإلى تضييق المجال الإنساني الضروري لتقديم الدعم. وبدون هذين الشرطين المسبقين، لا يمكننا أن ننجح بالقيام بمسؤوليتنا في الحماية.

ويبدو أننا ندخل في حقبة يزداد فيها تعقيد تحدي الحماية. وإذا لم نتمكن من مواكبة هذه البيئة المتغيرة، سينتهي بنا المطاف إلى تحديات أكبر للسلم والأمن الدوليين. وأنواع التهديدات آخذة في التطور: أسلحة جديدة، وطرق جديدة لشن الحرب، وطرق جديدة لإحداث العنف، وطرق جديدة لردع الذين من شأنهم حفظ السلام، والذين من شأنهم إحضار المساعدة. وفي هذا السياق المتطور، لا ينبغي النظر إلى حماية المدنيين على أنها مشكلة ساكنة، بل هي بالأحرى سلسلة متغيرة من التحديات التي يتعين علينا جميعا أن نتصدى لها بسياسات وأدوات مبتكرة ومباشرة.

ومعا، يمكننا، ويجب علينا، أن نواجه تلك التحديات. وقد أحرزنا بعض التقدم إبان الأشهر الستة الماضية. وفي إحاطتي اليوم سأوجز التطورات التي استجدت بعد آخر معلومات مستكملة عرضها سلفي، كنزو أوشيما على المجلس في حزيران/يونيه. وسأستعرض عددا من الحالات القطرية الراهنة من منظور حماية المدنيين. وسأعرض أيضا وثيقتين مهمتين وضعهما مكتبي في غضون العام الماضي – خارطة الطريق والمذكرة المتعلقة بحماية المدنيين – وسأختتم بمنهاج عمل مؤلف من ١٠ نقاط للعمل الجماعي في المستقبل.

وفي البيئة المعقدة الحالية التي وصفتها بالنسبة للعمل الإنساني، ما الذي ينبغي القيام به؟

أولا ينبغي أن نعالج مسألة الوصول والحماية. فمن غير المقبول أن يحال بيننا وبين الوصول إلى السكان المتضررين في معظم الأزمات التي نوفد إليها. وهناك أكثر من عشرين بلدا تُفرض فيها قيود ما على الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى المساعدة. وعلينا معا أن نعمل مع الحكومات ومع المجموعات المسلحة – عندما تقتضي الضرورة – من أجل التصدي بشكل منهجي للقيود المفروضة على الوصول. فالمجتمعات المستضعفة لها الحق في تلقي المساعدة الإنسانية، ولنا حق وعلينا التزام بتوفيرها.

وعلى سبيل المثال، ففي بعثتي الأخيرة إلى أوغندا، شهدت بعيني صورة صارخة لما يعنيه انعدام إمكانيات وصول المساعدة الإنسانية. وخارج المدن الشمالية والشرقية الرئيسية، تقلصت إمكانية الوصول بشكل مفزع نتيجة زيادة مقاومة جيش الرب للمقاومة. وتشرد ما يقرب من ١,٣ ملايين شخص بسبب الحرب. وكثير منهم يعيشون في ''مخيمات إعادة توطين'' في مناطق يتعذر الوصول إليها، وبإمكانيات محدودة جدا للوصول إلى أراضيهم ومصادر رزقهم، وإلى المساعدة الإنسانية. وفي ظل تلك الظروف، تؤدي المعونة الغذائية المقدمة من خلال برنامج الأغذية العالمي إلى إنقاذ أكثر من ٨٠ في المائة من السكان من الموت جوعا، ولكن حتى هذه المعونة الغذائية تتعرض للنهب أثناء هجمات جيش الرب للمقاومة. ووصول المساعدة الإنسانية

يعتمد كلية على قوة عسكرية مرافقة محدودة جدا وأقل من أن يعول عليها.

أما المسائل المتعلقة بالوصول إلى المساعدة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلا تزال تثير في النفوس عميق القلق. والتطورات الأخيرة، بما فيها بناء الجدار الأمني الإسرائيلي، لن تؤدي إلا الحد بدرجة أكبر من إمكانية وصول المجتمعات المحلية المتضررة إلى المساعدة الإنسانية وإلى الخدمات الأساسية وإلى مصادر كسب العيش. وجهودنا لتأمين الوصول في المناطق المحرومة منه تتطلب التزاما لا يحيد نتقيد به جميعا على أساس منهجي.

وفي تباين واضح، نشهد اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما يمكن أن تعنيه عودة قدر من الأمن بالنسبة لاستعادة إمكانية وصول المساعدة الإنسانية. ونقطة التحول هذه تأتت بفضل قوة معززة لحفظ السلام، والالتزام السياسي من جانب الحكومة والأطراف الإقليمية الفاعلة – بدعم من المجتمع الدولي – بعملية السلام التي بدأت تستتب. ونتيجة لذلك، بدأ الوصول الإنساني يتحسن بعد سنوات من التردي. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية كان من الحتمي أن يكشف الوصول المتزايد عن احتياجات متزايدة. وإذا كان لنا أن نوطد السلام والأمن، فلا بد من أن يكون مجتمع المنظمات الإنسانية قادرا على تلبية تلك التوقعات.

وعلى الرغم من المخاطر المتأصلة في هذه الأوضاع الهشة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بمسؤوليته عن ضمان توفر موارد كافية في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيجازف بإضاعة الزخم صوب السلام. وقد دلل تاريخ المنطقة على سلوك مفرط في الحذر من جانب المانحين. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يبدي نفس مستوى الالتزام الذي أبداه حيال أزمات أكثر بروزا في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى.

أما التحدي الرئيسي الثاني فهو أمن موظفي المساعدة الإنسانية. ولا يمكن وصول المساعدة الإنسانية عندما ينكر الأمن على الموظفين القائمين عليها. وكانت شعاراتنا توفر لنا دائما نوعا من الحماية، على أساس تفهم وقبول مهمتنا الإنسانية. ولكن هذه الحقيقة تواجه الآن تحديا مفجعا في العراق وأفغانستان. والأشهر الستة الماضية شهدت أيضا تهديدات واستهدافا لزملائنا في الحقل الإنساني، في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والأراضي الفلسطينية المحتلة والشيشان، ومناطق أخرى عديدة. وأود أن أؤكد على أن الموظفين الوطنيين في عدة بلدان، واصلوا تقديم المساعدة الإنسانية في غياب أي وجود دولي، معرضين أنفسهم لمخاطر جسيمة. ومسؤوليتنا الدولية هي تزويدهم بالتضامن من خلال وجودنا معهم، وإرساء تدابير فعالة لضمان أمننا المشترك بوصفنا منظمات إنسانية. لذا، فإنني أشجع مجلس الأمن على أن يواصل التأكيد لجميع الأطراف في الصراعات المسلحة على واجبها في ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، وكفالة تسليم المسؤولين عن الهجمات ليد العدالة دون تأخير.

التحدي الثالث الذي أود إبرازه هو متطلبات الحماية الخاصة التي يحتاجها الأطفال المتأثرون بالصراع. فالأطفال ليسوا بأي حال في مأمن من العنف ومعاناة الحرب. ومن المفجع أننا نجد الأطفال في صراعات اليوم وقد أصبحوا مستهدفين بصورة متزايدة، ومعرضين لبعض أخس الفظائع التي شهدها العالم في تاريخه. وفي الشهر الماضي، عندما زرت شمال أوغندا، ووجهت بحرب ضد الأطفال يخوضها أطفال بالدرجة الأولى. وهناك أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل اختطفهم جيش الرب للمقاومة في الشهور الـ ١٢ الماضية وحدها، وأرغموا بالوسائل الوحشية على أن يصبحوا جنودا أطفالا وعمالا ورقيقا لأغراض الجنس. والخوف من الاختطاف على أيدي المجموعات المسلحة،

أوجد عشرات الألوف من ''مسافري الليل'' في جميع أنحاء شمال أوغندا وشرقها - وهم أطفال يمشون لمدة ثلاث ساعات إلى المدن الرئيسية كل مساء قبل حلول الظلام لتحاشي تعرضهم للاختطاف.

ونحن نعي جميعا أن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال مشكلة تتكرر في صراعات أخرى كثيرة حول العالم اليوم، وعلى الأخص في غرب أفريقيا. ويتحتم علينا جميعا أن نضاعف الجهود حتى نستجيب لمأساة الأطفال الذين يجري تجنيدهم واستخدامهم كجنود أطفال، ويتعرضون لاعتداءات جنسية عنيفة أو يتحملون عبء المسؤولية عن أشقائهم وشقيقاتهم الصغار، لفقدهم آباءهم بسبب ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو عنف الحرب. وما هذا إلا مثال واحد على معاناة الأطفال في مناطق الصراع. والاغتصاب الذي يتعرض له الصبية والفتيات في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لهو سبب آخر يبرر إعطاء أولوية خاصة لحماية الأطفال في جهودنا اليومية.

والتحدي الرابع الذي نواجهه هو التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وإحدى سمات الصراع في حوض نهر مانو وكوت ديفوار هي مشاركة الشباب فيه على نطاق واسع. والمشاركة الواسعة للشباب العاطلين عن العمل في الميليشيات التي تقاتل في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، تهدد بتقويض أمن المنطقة ككل، إذا سمحنا بترسيخ تلك الثقافة المروجة لعنف الشباب. ولا يمكن القضاء على انتشار ثقافة العنف بين الشباب إلا من خلال حلول إقليمية شاملة للحماية - وعلى وجه الخصوص، التحكم في تدفق الأسلحة وتنفيذ برامج مستمرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصممة جيدا وتتوفر لها موارد جيدة تفي بالاحتياجات الخاصة للشباب الذين تعرضوا لوحشية الحرب، والذين لا توجد لديهم وسيلة بقاء سوى الأسلحة.

يجب التعامل مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس إقليمي، وينبغي أن تقر الدول المجاورة بمسؤولياتها عن تقديم المساعدة. وأرحب بالمبادرات الحالية التي تجري في كوت ديفوار لإنشاء عملية التسريح، وآمل أن تُكمل هذه المبادرات تدابير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبريا. وهناك حاجة الآن إلى وجود أقوى لحفظ السلام في كوت ديفوار لتوفير أساس أكثر أمنا للمضي قدما في هذه العملية الحيوية.

خامسا، فيما يتعلق بالتحدي الذي يمثله العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، إن مما يتطلب اهتمامنا العاجل والشديد أن النساء والأطفال يشكلون أغلبية الضحايا المدنيين. ولا يزال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى تستخدم كأسلحة حرب وحشية مدمرة - في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وشمال أوغندا وغرب أفريقيا وفي العديد جدا من الصراعات الأخرى في جميع أنحاء العالم. واهتمام المجلس بهذه القضايا أمر بالغ الأهمية، وأرجو منه مواصلة التركيز بشدة على العنف الجنسي في بعثاته الموفدة مستقبلا إلى مناطق الصراع. وأود أن أسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ترتكب جرائم فظيعة من العنف الجنسي على نطاق مروع - وَصَفَهَا البعض على بأنها تعذيب جنسي.

وقد أدت العملية الانتقالية والوجود المتزايد لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز الحالة الأمنية في مناطق الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي نشرت فيها البعثة إلى تحسين الأحوال الإنسانية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الحماية المادية. ونظرا للحساسيات الثقافية، فإن أكثر الاستجابات فعالية تتمثل في العمل مع المبادرات المحلية التي تهدف إلى مساعدة الضحايا، وفي دعم تلك المبادرات. ويتعين علينا أيضا الوفاء

بالاحتياجات الخاصة الناتجة عن زيادة عدد الأسر التي تعولها إناث.

ومع ذلك، لن نتمكن من وضع حد لآفة العنف الجنسي في هذه البلدان دون نظام قضائي فعال. ويقودني هذا إلى التحدي السادس: العدالة والمصالحة. ففي العديد من الصراعات في جميع أنحاء العالم، يتواصل اقتراف العنف الجسدي والتعذيب والقتل وغير ذلك من الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي مع الإفلات التام من العقاب. والحاجة إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب هذه مسألة أساسية. ولذلك، أود أن أطلب من مجلس الأمن مواصلة شجب هذه الأعمال الفظيعة بقوة واتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لقضية الإفلات من العقاب. والإسراع بإعادة سيادة القانون والعدالة والمصالحة مسألة حيوية أثناء الانتقال من الصراع إلى السلام، والإجراءات التي يتخذها زعماء الأطراف بالغة الأهمية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى، من الحيوي أن يتكاتف الزعماء السياسيون والقادة العسكريون مع الضحايا لإيضاح أن انتهاكات حقوق الإنسان لن تُغتفر. ويجب إجراء تحريات عاجلة مستقلة وفعالة. ويجب تقديم مقترفي الجرائم إلى المحاكمة. ويجب ردع المقترفين المحتملين.

ولتحقيق هذه الغاية، أرحب ببيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الذي يتابع مكتبه الحالة في إيتوري، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بانتشار العنف الجنسي وغيره من الانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الدولي انتشارا واسعا. وأشجع المدعي العام على مواصلة بذل جهوده في هذا الصدد. وأرحب بإعلان الحكومة الانتقالية عن عزمها على التعاون مع المدعي العام، وأود أن أشجع الحكومة على متابعة جميع الوسائل الأخرى ذات الصلة بغية تقديم المسؤولين إلى العدالة.

والتحدي السابع هو الحماية الخاصة واحتياجات المشردين إلى المساعدة. ونظرا لوجود ملايين المشردين داخليا من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، تظل الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأشخاص المنسيين محط تركيز طبيعي لعملنا. وفي ليبريا، ظل السكان بأكملهم يعانون من التشريد في وقت أو آخر. ومع ذلك، ما زال هناك أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مشرد. وأمن هؤلاء الأشخاص وعودهم عنصر أساسي للنجاح في استعادة السلام والاستقرار. وفي أنغولا، جرت إعادة سريعة لجزء كبير من السكان المشردين. وعلى الرغم من العلامات المشجعة للعودة الواسعة النطاق، ستظل إعادة تأسيس مستقبلهم الاقتصادي تتأثر إلى حد كبير بمشاكل الذخائر غير المنفجرة.

وبالمثل، لا تزال الحالة الإنسانية في كولومبيا تشكل مصدر قلق. فهناك عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا، ومزيد من الناس يُجبَرون على ترك منازلهم وأرضهم كل يوم. ويؤدي الصراع أيضا إلى زيادة عدد اللاجئين.

ونحن نرحب بالتقدم المشجع الذي أحرزته حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في إعداد سياسة وطنية بشأن الأشخاص المشردين داخليا. ولكن تشريد أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مؤخرا في إقليم دارفور ما زال يشكّل مصدر قلق بالغ.

ويتعلق التحدي الثامن والأخير بتهم الاستغلال الجنسي للمدنيين في حالات الصراع من جانب موظفينا في الأمم المتحدة. ومنذ آخر إحاطة إعلامية بشأن حماية المدنيين، تحقق تقدم بشأن قضية تتعلق بالحماية، استدعيت فيها الأمم المتحدة ذاتها للمساءلة، بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وصدرت في الشهر الماضي نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وبناء على تكليف من الأمين العام تعمل

جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي لها وجود في الميدان على نحو وثيق جدا مع شركائنا من المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لوضع نظام متناسق لتنفيذ النشرة على الصعيد الميداني. وتشكل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية جزءا لا يتجزأ من هذا الجهد المشترك وتنطبق النشرة بنفس القدر على موظفي الأمم المتحدة الذين يخدمون في عمليات السلام.

إننا نتفق جميعا على أن أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي يقترفها أفراد منتسبون إلى الأمم المتحدة تتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها لصورة الأمم المتحدة – والأهم من ذلك – لقدرتنا على خدمة وحماية المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب. ونتفق أيضا على أن اقتراف أي شخص ينتسب للأمم المتحدة لهذه الأعمال – سواء كان جنديا أو مسؤولا سياسيا أو عاملا في المعونة أو رجل شرطة – يؤثر علينا جميعا. وبينما ننشئ خلال العام القادم نظما للإصلاح والإشراف الإداري، يجب ألا نغفل عن الحاجة إلى اليقظة ومتابعة العمل حتى النهاية، والتي آمل أن ترغب البلدان المساهمة بقوات في أن تؤدي فيها دورا أيضا.

وأود الآن أن أنتقل إلى العمل الفعلي الذي أنجزه مكتبي خلال الشهور الستة الماضية في مجال تعزيز جهود الأمم المتحدة للوفاء باحتياجات حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. كان المجلس قد طلب منا زيادة تكامل هذه القضايا فيما بين أقسام المنظمة المختلفة. ويسرني أن أبلغ بأن إنشاء وحدة جامعة للحماية وحقوق الإنسان داخل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تضم نطاق الخبرة اللازمة لتوفير الحماية الملائمة للمدنيين يمثل تطورا مهما للتعاون المستقبلي في هذا الصدد.

إن عملنا يقوم على أساس ثلاثة مجالات رئيسية. أولها مواصلة برنامجنا الإقليمي لحلقات العمل بوصفه وسيلة لنشر المعلومات للحكومات والأطراف المعنية الأخرى بشأن المبادئ والمسؤوليات والأولويات الرئيسية لحماية المدنيين.

والأمر الثاني هو استكمال المفكرة ومواصلة تطبيقها في الميدان، والثالث، وضع ما يسمى بخارطة الطريق بشأن حماية المدنيين، التي تفرض التزاما مشتركا باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين.

وأنتقل أولا إلى حلقات العمل الإقليمية: قامت ست حلقات عمل إقليمية، على مدى الأشهر الـ ١٤ الماضية، بجمع ممثلين عن الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي وأوروبا والبلقان وشرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب المحيط الهادئ، وفي جنوب آسيا، منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية إلى المجلس، من أجل التعرف على الشواغل الإقليمية الرئيسية فيما يتعلق بحماية المدنيين ومعالجتها.

وكانت حلقات العمل هذه في بعض المناطق تشكل جزءا من عملية مستدامة. وأصبحت المنظمات الإقليمية في أفريقيا كالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنتدى جزر المحيط الهادئ تعتمد الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين على الصعيد المؤسسي.

ونعتزم في مطلع عام ٢٠٠٤، عقد حلقة عمل إقليمية في أمريكا اللاتينية، وحلقات عمل قطرية في إندونيسيا وجزر سليمان، بالتعاون مع حكومة كل منهما. وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأشكر الدول الأعضاء أود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم لمبادرات حلقات العمل الحيوية هذه.

وإني أقدم إلى أعضاء المجلس اليوم وثيقتين لكي تنظروا فيهما. الأولى هي عبارة عن صيغة مستكملة من المفكرة المتعلقة بحماية المدنيين في الصراع المسلح. وتذكرون أن مجلس الأمن اعتمد المفكرة الأصلية في آذار/مارس ٢٠٠٢ كوسيلة لتيسير نظره في مسألة حماية المدنيين أثناء مداولاته المتعلقة بولايات حفظ السلام. وفي ذلك الوقت، تعهد المجلس بالقيام باستعراض واستكمال المفكرة بانتظام لكي تعكس آخر المشاغل المتعلقة بحماية المدنيين والاتجاهات والتدابير اللازمة لمعالجة هذه الشواغل. وأعرب المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، عن رغبته في استكمال المفكرة سنويا.

ويعكس أول استكمال من هذا النوع المعروض عليكم اليوم، اللغة الهامة الجديدة التي ما فتئ مجلس الأمن يستخدمها منذ آذار/مارس ٢٠٠٢، ويوفر هيكلا أوضح لمسائل الحماية الرئيسية. وهو نتاج مشاورات واسعة النطاق بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال اللجنة التنفيذية لفريق تنفيذ المساعدة الإنسانية المعني بحماية المدنيين في الصراع المسلح.

وكلي أمل في أن تعتمدوا المفكرة المستكملة اليوم كوسيلة تعكس أولويات الحماية المتغيرة، وسوف تساعد المجلس في الجهود التي يبذلها لكفالة ورود احتياجات الحماية وحقوق المدنيين في قرارات وولايات مجلس الأمن ذات الصلة. وليس بوسعي أن أؤكد بقوة بما فيه الكفاية أن اللغة التي ترد في قرارات مجلس الأمن تحدث أثرا بالفعل في عملنا على الأرض.

وهناك تطور هام أود إبرازه وهو أن استخدام المفكرة في الميدان كوسيلة، يوفر أساسا منتظما للتحليل وتقديم التقارير أثناء الأزمات الإنسانية. وقمنا باستخدامها بصورة فعالة كمصفوفة للحماية في العراق وبوروندي.

ونعتزم أن نتقدم بهذا النهج في شمال أوغندا كمسألة تحظى بالأولوية، وتوسيع نطاق تطبيقه العملي في الأزمات الإنسانية الأخرى.

وإني أعهد بهذه المفكرة المستكملة إلى أعضاء المجلس، وأتطلع إلى إقرارها في بيان رئاسي في نهاية هذا الأسبوع.

والوسيلة الثانية التي ستنظرون فيها هي خارطة الطريق، التي طالب أعضاء المجلس بها كوسيلة لتوضيح المسؤوليات وتعزيز التعاون وتيسير تنفيذ ومواصلة تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وتركز الصيغة المعروضة عليكم اليوم بصورة رئيسية على دور منظومة الأمم المتحدة وتعكس نتائج المشاورات المستفيضة التي جرت داخل منظومة الأمم المتحدة خلال الأشهر العشرة الماضية. ولكي يعكس هذا النص فعلا احتياجات المدنيين في بيئة إنسانية متغيرة باستمرار، فإنه يتعين أن يعتبر كوثيقة حية. وهو يحتاج، مثل المفكرة، إلى استكمال وتطوير بما يتفق والتحديات المتطورة للحماية التي تواجهنا.

ولدينا حاليا، بصفتنا منظومة الأمم المتحدة، الوسائل وقدرة الإنذار المبكر والخبرة التقنية والقدرة السوقية على تقديم المساعدة والحماية الإنسانية الموجهة والمناسبة التوقيت أكثر من أي وقت مضى. أمّا ما نفتقر إليه بصورة ماسة فهو القدرة على أن تصبح مبادئنا الإنسانية حقيقة واقعة بالنسبة لزعمائنا السياسيين والعسكريين والاقتصاديين حول العالم. وهذا هو المجال الذي نحتاج فيه، نحن العاملين في المجال الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان، إلى عونكم. وهنا يمكن أن يقدم المجلس مساهمة حقيقية نحو تحقيق حركة حقيقية إلى الأمام بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح.

واسمحوا لي أن أختم كلامي بعرض ١٠ نقاط عمل تستند إلى المجالات الواردة في خارطة الطريق التي تحظى

بالدعم بتوافق الآراء في مجلس الأمن. أولا، تحسين إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، واستخدام المفاوضات على الأرض بطريقة أفضل، واستكشاف جميع السبل الممكنة لممارسة الضغط السياسي على الدول الأعضاء. ثانيا، العمل على تحسين سلامة وأمن موظفي الشؤون الإنسانية، بغض النظر عن الظروف والبيئات. ثالثا، كفالة التصدي على نحو تام للاحتياجات الخاصة للأطفال في الصراع المسلح من الحماية والمساعدة، لكي نعكس بصورة أفضل احتياجات الحماية المعقدة للأطفال ومشكلة انتشار العنف بين الشباب. رابعا، كفالة التصدي التام للاحتياجات الخاصة للحماية والمساعدة للنساء في الصراع المسلح، في ضوء ارتفاع مستويات العنف والاعتداء الجنسي. خامسا، مكافحة الإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما يعزز الامتثال للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. سادسا، المساعدة على كفالة توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات السكان المستضعفين فيما يسمى بحالات الطوارئ التي صرف عنها النظر. سابعا، دراسة كيفية تحسين تنفيذ التدابير الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات الأمنية للاجئين والمشردين داخليا. ثامنا، معالجة العيوب التي تظهر في نهجنا المتعلق بترع السلاح والتسريح والإدماج وإعادة التأهيل، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال المحاربين وضرورة تهدئة الشواغل الإقليمية. تاسعا، معالجة تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على حماية المدنيين، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وضرورة معالجة التدفقات الإقليمية. عاشرا، اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز مسؤولية الجماعات المسلحة والعناصر غير التابعة للدول عن حماية المدنيين، وتوفير إمكانية وصول العاملين في الميدان الإنساني وكفالة سلامتهم وأمنهم وحرية تنقلهم، وبصورة أعم، احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ونقترح من أجل تعزيز نقاط العمل هذه، الشروع في عملية مشاورات، برئاسة مجلس الأمن، لتيسير إجراء حوار متماسك للتعرف على ثغرات الحماية. ويعرب مكتبي عن استعداده لتقديم كل الدعم اللازم في هذا الصدد.

ويتعين علينا ألا ندع أنفسنا نعتقد بأن برنامج عملنا المقبل بشأن حماية المدنيين لا يتضمن إلا مسائل معقدة وصعبة تتطلب مفاوضات مطولة. واسمحوا لي بأن أذكّر المجلس بأنه تم تحقيق إنجازات في البعثات التي أوفدها مجلس الأمن إلى مناطق الصراع وفي قرارات المجلس وولايات حفظ السلام التي نظرت في احتياجات حماية المدنيين بصورة فعالة. وأعرب عن امتناني لكم على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم موجزا عن التحديات الجديدة وبعض الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها، إذا أردنا إيجاد ثقافة للحماية تظهر الاحتياجات الحقيقية للمدنيين الأبرياء الذين وقعوا في شرك الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أعرب أولا عن الشكر للسيد إغلند على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة للغاية. ويعرب وفدي أيضا عن الشكر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الأعمال التي قام بها لتطوير ثقافة الحماية، التي نرى أنها تكمن في صميم هذه المسألة، لا سيما وأننا نتكلم عن ضحايا أبرياء – مدنيين. ونود أن نضم صوتنا إلى صوت السيد إغلند وأن نعرب عن مشاعر الحزن والمؤاساة على العدد الكبير من الضحايا من موظفي الأمم المتحدة ومن العاملين في الشؤون الإنسانية.

لقد أعلنت إسبانيا دائما التزامها بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، سواء بإجراء إصلاحات قانونية ذات صلة في القانون الإسباني، أو من خلال أعمالنا وجهودنا لضمان توفير الحماية في إطار القانون الدولي. وينص الدستور الإسباني على نحو بيِّن بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي صادقت عليها إسبانيا هي النقاط المرجعية لتفسير القوانين ذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية. وتحت مظلة اتفاقيتي جنيف ولاهاي، أصبحت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والسلع المحمية في حالات الصراع المسلح خاضعة لقانوننا الجنائي بموجب تشريعاتنا الداخلية. وتلك الأحكام هي إضافة إلى القواعد المحددة للأفراد العسكريين، المدونة في القانون الجنائي العسكري.

بيد أنه إضافة إلى التشريعات، يتعين اتخاذ التدابير التي تكفل تطوير ما يسمى بثقافة الحماية في حالات الصراع المسلح، ولا سيما للسكان المدنيين المحتاجين. وفي ذلك السياق، يؤيد وفدي تأييدا تاما المذكرة المنقحة عن حماية المدنيين، ويدعو مجلس الأمن إلى إقرارها. إن تجميع خبرات الإدارات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الحوار المتفاعل الذي أدى إلى تسهيل صياغة المذكرة، يكفلان فعالية التدابير المتضمنة في المذكرة. وفي هذا الصدد تعرب إسبانيا عن الشكر للسيد إغلند وترحب بالخطة المؤلفة من ١٠ نقاط التي قدمها، استنادا إلى مجالات خريطة الطريق.

ومما لاشك فيه أن كل الجهود الرامية إلى حماية المدنيين لها أهميتها، ولكني أود أن أشير إلى بعض المجالات التي ترى إسبانيا أنها ذات أولوية في هذا الصدد. أولا، مسألة تحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين إليها. وعلى غرار ما فعلناه دائما في مجلس الأمن بصدد مناقشة الحالات ذات الصلة بالصراعات المسلحة، دأبنا على حث جميع الأطراف الضالعة في الصراعات – ونواصل اليوم ذلك مرة أخري – على ضمان إتاحة إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى المدنيين بدون عقبات. وبالمثل، يعلق وفدي أهمية خاصة على فكرة دعمناها في عدة مناسبات – ومفادها ضرورة أن تتضمن ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قيام قوات الأمم المتحدة بتسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين.

وثمة مسألة أخرى ذات أولوية هي قضية الأطفال. وكقضية مميزة عن النظر في مسألة مساعدة وحماية السكان المدنيين ككل، تقتضي مساعدة وحماية الأطفال اهتماما خاصا. وتؤيد إسبانيا أعمال المجلس في هذا الصدد، وتناشد التعاون لضمان حماية البنات والبنين امتثالا لقراراته ١٢٦١ (١٩٩٩)، و ١٣١٤ (٢٠٠٠)، و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بشأن الأطفال في أوقات الصراعات المسلحة. وفضلا عن ذلك، يعتقد وفدي بأنه يتعين علينا أن نؤيد ونشجع كل الجهود الرامية إلى ضمان تسريح ونزع أسلحة البنات والبنين، وتعزيز البرامج الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين.

ثمة مجال آخر يتسم بالأولوية هو مجال العنف المرتكب ضد المرأة في أوقات الصراع المسلح. ومما يؤسف له أن النساء والفتيات يخضعن بصورة مستمرة لسوء العاملة والعنف. وإضافة إلى التدابير المتخذة لتجنب هذه الأعمال الشائنة، دأبت إسبانيا على دعم برامج التدريب على مراعاة الفروق بين الجنسين التي تقدم للعاملين في مجالي الشؤون الإنسانية وحفظ السلام. ويقتضي الوضع أيضا زيادة عدد المستشارين في المسائل الجنسانية في عمليات حفظ السلام، فضلا عن تغيير المواقف والتصرفات بصورة واضحة توخيا لإبراز الدور النشط الذي يمكن أن تؤديه المرأة في حل الصراعات.

ولا يفوتني أن أذكر مسألة الإفلات من العقوبة. ويتعين استخدام جميع الموارد القانونية الموجودة حاليا، بما في ذلك محكمة العدل الدولية لوضع حد لمسألة الإفلات من العقوبة.

أخيرا أود بطبيعة الحال، أن أؤكد ارتباط وموافقة وفدي على البيان الذي سيدلي به ممثل إيطاليا فيما بعد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كارف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أعرب لكم سيدي الرئيس عن الشكر على عبارات التعزية إثر العمل الإرهابي الذي حدث في موسكو اليوم، والذي تسبب في وقوع ضحايا بشرية.

ونرحب بهذا الاجتماع لمجلس الأمن الذي نأمل أن ينظر في مسألة اتخاذ المزيد من التدابير لضمان مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي في أوقات الصراع المسلح، وأن يكفل تضمين البيان الرئاسي والمذكرة المنقحة الاستنتاجات والمقترحات الملائمة. ونشكر السيد إغلند على تقريره المفيد والمفصل عن هذه المسألة. ونلاحظ مع الأسف أنه بالرغم من وجود مجموعة كاملة من الصكوك الدولية عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترمي إلى حماية المدنيين الذين تحاصرهم الصراعات المسلحة، فإن الذين يعانون في المقام الأول هم الأبرياء تماما من الأطفال والنساء والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان، فضلا عن العاملين في مجال الشؤون الإنسانية الذين يقدمون الخدمات لهم.

ويتسم العنصر الإنساني الآن بأهمية حاسمة، لا سيما بصفته عنصرا من عناصر استراتيجية شاملة لمنع وقوع الأزمات وخلال مرحلة التسوية فيما بعد الصراعات. بيد أن كفاءة الأعمال الإنسانية تستند إلى حد كبير إلى طريقة إدماجها في جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سياسية للصراعات. ونعرب عن ارتياحنا إزاء التقدم المحرز للنهوض بفعالية التدابير المتخذة في هذا المجال في ضوء تغير اتجاهات ونهج حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. ويتبين من تطور القانون الإنساني الدولي أنه يواصل التكيف مع الأوضاع المعاصرة.

ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي ينبغي أن تكمل أنشطتها الأعمال التشريعية التي تتخذ على الصعيد الوطني. ولا بد من النظر في مشكلة حماية المدنيين في سياق التهديدات والتحديات الجديدة، وبالدرجة الأولى الإرهاب، مثل العمل الإرهابي الذي وقع في موسكو اليوم للأسف. وهذه المسألة قيد النظر المتواصل من جانب مجلس الأمن ولجنته المعنية بمكافحة الإرهاب.

إن هيئات الأمم المتحدة الأخرى معنية بتلك المسألة. ففي اللجنة الثالثة خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، تواصل تطوير المبادرة الروسية المتعلقة بوضع مدونة لحماية حقوق الإنسان من الإرهاب. وقد تضمن القرار المعنون ''حقوق الإنسان والإرهاب'' كل العناصر الرئيسية لتلك المدونة تقريبا.

وثمة دور هام في حماية المدنيين يناط بآليات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراع. وينبغي للدول الأعضاء في المنظمة أن تبادر بمزيد من السرعة إلى إخطار المجلس بشأن الحالات التي قد تشكل تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك حالات الرفض المتعمد لمنح الوصول الآمن دون عراقيل للأفراد العاملين في المجال الإنساني إلى المدنيين أو عرقلة المساعدة الإنسانية الموجهة إلى المدنيين، وكذلك عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين، وهنا ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور ريادي.

وبغية تعزيز فعالية العمل في هذا المجال، ينبغي أن يراعي المجلس تماما الطابع الخاص لحالات صراع بعينها، وأن

يتخذ الإجراءات لحماية المدنيين تبعا لذلك. وقد اكتسبت الأمم المتحدة بالفعل بعض الخبرة في هذا المجال – في أنغولا وأفغانستان وإندونيسيا والبلقان – ونأمل أن يفضي تبادل الآراء هذا اليوم بشأن كيفية تعزيز عمل المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لحماية المدنيين، إلى إعطاء زخم إضافي للتقدم المحرز في هذا المجال.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي سيدلي به سفير إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

أود أن أهنئ يان إيغلند على تعيينه وأشكره على إحاطته الإعلامية الممتازة. لقد كانت كلماته سردا رصينا، الأمر الذي يؤكد ضرورة أن يتجه المجتمع الدولي إلى العمل جماعيا وبحزم وأن ينتقل من البلاغة إلى العمل الفعال تعزيزا لثقافة الحماية.

وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية مؤخرا، مثل المذكرة المستوفاة، وخريطة الطريق، وبعثات مجلس الأمن، مما يسمح للمجلس بأن يشدد على ضرورة حماية المدنيين فعليا في الميدان، واستمرار تركيز المجلس على المسائل المتعلقة بالحماية – وفي هذا الصدد، تعتقد المملكة المتحدة أن لمجلس الأمن دور أساسي في استكمال عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى – وأخيرا، اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني في الصراعات المسلحة.

لكن الهجمات المروعة التي وقعت مؤخرا ضد مقري الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد تبين الهشاشة المتزايدة للبيئة التي يعمل فيها الأفراد العاملون في المجال الإنساني. إننا جميعا ندين تلك الهجمات وأعمال العنف المماثلة. ونحيي ذكرى كل العاملين في المجال الإنساني ممن فقدوا أرواحهم بينما كانوا يقدمون المساعدة لمن يحتاجها، ونتذكر من لا يزالون محتجزين رغما عن إرادهم. وفي هذا الصدد، نحث كل محتجزيهم على إطلاق سراح العاملين في المجال الإنساني على وجه الاستعجال.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق لنقص أو عدم السماح بالوصول في العديد من الحالات الإنسانية في شتى أنحاء العالم. فالناس بدون غذاء أو مياه أو مأوى أو إمدادات طبية لا يمكنهم أن ينتظروا ريثما ينتهي الصراع من أجل أن يتلقوا المساعدة التي تنقذ أرواحهم. لذا، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنحض كل الأطراف في صراعات مسلحة على الامتثال لالتزاماها بالسماح بوصول العاملين في المجال الإنساني بشكل آمن ودون عوائق إلى المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة وأن تفعل ذلك وفقا للقانون الإنساني الدولي. وعلى الوجه الآخر للعملة، يجب أن يتعامل المجتمع الدولي جماعيا وبشكل أفضل مع الأزمات الإنسانية التي يمنع فيها سبيل الوصول.

ولا بد لنا جميعا من أن نبدي اهتماما عميقا بحماية النساء والأطفال في حالات الصراع المسلح. فالنساء، مثلا، كثيرا ما يتعرضن للعنف الجنسي، والاتجار بهن والتشويه. وغالبا ما تزداد تلك التجارب المروعة تعقيدا وتمتد آثارها لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع، في ظروف تتعرض النساء ضحايا العنف خلالها للاستبعاد والوصم الاجتماعي.

ولا تزال حماية الأطفال في الصراع المسلح تمثل شاغلا رئيسيا أيضا، خاصة عندما يجند هؤلاء الأطفال بالقوة ليصبحوا جنودا، حسبما سمعنا في الإحاطة الإعلامية. والحالات التي يلقن فيها الأطفال أن ينظروا إلى البندقية بوصفها أداة للحماية، ووسيلة للحصول على الغذاء والأمن، أمر يبعث على الانزعاج الشديد. فالأطفال يتعرضون بشكل مأساوي كذلك لسوء التغذية والأمراض والعنف إلى جانب

الإيذاء الجنسي والبدني والنفسي. لهذا، فإننا نحض الدول الأعضاء كافة على أن تصدق وتوقع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بتورط الأطفال في الصراع المسلح، وأن تنفذ ذلك البروتوكول.

وتشكل جهود العدالة والمصالحة أيضا جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال الحماية، وتقوم بدور أساسي في التصدي لانتهاكات القانون الإنساني الدولي ووضع حد للإفلات من العقاب. ولا بد أن تتركز الجهود في هذا المجال على النظم القانونية المحلية، بطبيعة الحال. ولهذا، كانت مناقشة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر بشأن إقامة العدالة وسيادة القانون في الفترة الانتقالية على جانب كبير من الأهمية ولا بد من متابعتها. وإذ نتكلم الآن، تستضيف المملكة المتحدة وحكومتا فنلندا والأردن في نيويورك حلقة دراسية عن إعداد استجابات شاملة ومتكاملة لانتهاكات حقوق الإنسان المتفشية على نطاق واسع.

وشأني شأن السيد إيغلند، أود التركيز على الخطوات المقبلة. وينبغي أن تكون نقطة البداية لنا هي اقتراحه الممتاز بوضع برنامج من عشر نقاط للعمل في المستقبل، ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة، وهيئاتها الأخرى وغيرها، في هذا المضمار.

وتود المملكة المتحدة أن تحدد ثلاثة مواضيع مترابطة يمكن لمنظومة الأمم المتحدة بشكل جماعي أن تتعامل معها وهي تنطلق بنقاط العمل تلك قدما. أولا، وضع أطر فعالة للتطبيق، بما في ذلك مؤشرات لقياس التقدم وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة عدم حدوث ذلك – وهو ما نقصده بالامتثال.

ثانيا، بناء قاعدة معلومات ميدانية سليمة مشفوعة بتحليلات دقيقة بشأن أطر التطبيق الفعالة – وهو ما نعنيه بالرصد والتقييم والفعالين.

ثالثا، استنباط النتائج من هذين العنصرين الأولين من خلال استجابة مؤسسية فعالة على مستوى منظومة الأمم المتحدة – بحيث يكون الشخص المناسب في المكان المناسب وأن يتمتعوا بالمهارات المناسبة في الوقت المناسب – وهذا هو ما نعنيه بالإدماج، لأن الإدماج المؤسسي ينبغي أن يشمل من يفعل ماذا، وأين ومتى. وأنا أتوخى الوضوح التام بشأن تقاسم المسؤوليات. وتغيير طريقة العمل قد يسبب مشاكل عويصة، وإن كان لا يسعنا أن نتفادى ذلك. وهذا هو السبب الذي من أجله نرحب بقوة بالتقييم المنتظر للأمين العام لاستجابة سائر منظومة الأمم المتحدة إزاء مشكلة الأطفال والصراع المسلح، ونأمل أن يكون بمقدور الأمين العام أن يوافي المجلس خلال الشهر المقبل بما يستجد عندما ننظر في موضوع الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، بل ونأمل بصورة خاصة أن يقدم مقترحات مفصلة بشأن ما ينبغي عمله.

وينبغي لنا أن نتعامل بانفتاح مع المزيد من الاستعراضات من هذا القبيل. ولكن ليست منظومة الأمم المتحدة وحدها التي تحتاج إلى الرد. فهذا يحتاج إلى دعم صادق من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي برمته، وفي هذا الصدد، تود المملكة المتحدة أن تخص بالذكر الإسهامات الموازية التي ينبغي للدول الأعضاء أن تقدمها بصورة منفردة.

أولا، لا بد أن نبذل كل جهد ممكن لتنفيذ القرارات الواردة في المذكرة، والتوصيات الأربع والخمسين للأمين العام بشأن الحماية والواردة في خريطة الطريق. وفي هذا الصدد، نود أن نرجو من الأمين العام أن يزودنا بآخر

التطورات بشأن تنفيذ هذه الالتزامات حينما يقدم تقريره القادم للمجلس عن هذه المسألة في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تلقي تقارير عن كيفية أداء المذكرة بوصفها أداة تشغيلية في الميدان، على سبيل المثال، ما هو العمل الجيد وما الذي يحتاج إلى التحسين. وهذا سيشجع على اتباع نهج متكامل لتعزيز الاتصال بين نيويورك والميدان كما سيحدد الفجوات المحتملة ومواطن الضعف ومواطن القوة. وينبغي حينئذ أن ننظر في كيفية تعزيزنا للإطار الموجود.

ثالثا، لا بد أن نعمل بشكل أفضل في إدماج مسائل الحماية في اعتبارات المجلس التي تتعلق بكل بلد تحديدا. وقد أبرز ذلك في ما جرى القيام به في ليبريا، ولكننا بحاجة إلى أن نضمن، بشكل عام، ورود هذه العناصر في تقارير الأمين العام وإدراجها في ولايات وعمليات حفظ السلام عند الضرورة. ولكي نحقق ذلك، نحتاج إلى تحسين العمل بين المكاتب في إطار وفودنا بالذات وبين وزاراتنا في العواصم. ولكننا نحتاج أيضا إلى ضمان أن تتجاوز تدابير الحماية عمل هذا المجلس وحده. فهي بحاجة إلى أن تبرز في سياساتنا الوطنية وأن تحدث فارقا على المستوى القطري.

رابعا، ينبغي أن نشجع جميع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية الموجودة في جدول الأعمال الواسع للحماية. وللأمم المتحدة دور هام تضطلع في التوعية في ذلك الصدد.

أخيرا، ينبغي ألا ننسى ميزة وجود مبادئ توجيهية للمسؤولية الاجتماعية المشتركة، بغية ضمان أن يسهم القطاع الخاص وممارساته في منع الصراع العنيف وتسويته.

في الختام أود أن أشدد على أهمية التنسيق في كل جدول أعمال الحماية. ويبقى هذا تحديا رئيسيا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهو تحد سيتطلب المكتب من أجله دعما مستمرا. ويكمن عمل المكتب لحماية الضعفاء في صميم ميثاق الأمم المتحدة ذاته، كما أنه يعزز ثقافة الحماية، وهي مثل أعلى أيدناه جميعا في إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أعرب لكم عن تهانئي على توليكم الرئاسة، كما أتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام يان إجلاند أيضا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن المذكرة المجددة وخريطة الطريق المتعلقتين بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، اللتين أعدهما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع بالأمم المتحدة.

إن الانتهاكات المتنوعة والجسيمة التي تقع في الصراعات المسلحة اليوم تؤثر على أمن الملايين من المدنيين في مختلف مناطق العالم. وهي على وجه الخصوص تؤثر على الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال وكبار السن. ولا يفوتني أن أذكر هنا الموت البشع لتسعة أطفال في تفجير وقع في أفغانستان في الأيام الأخيرة. هذا عمل شنيع لا بد من إجراء تحقيق فيه على النحو الواجب.

وفضلا عن المقاتلين، يظل المدنيون الضحايا الرئيسيين في الصراعات المسلحة، لا بسبب وقوع الحوادث فحسب، بل الأسوأ، نتيجة لانتهاج سياسة الحرب. وهذا يعني أنه ينبغي أن يكون من صميم عمل مجلس الأمن الامتثال لولايته في ضمان السلام والأمن الدوليين بالتصدي لهذه المشكلة. وبالمثل، فإن حماية المدنيين غير المقاتلين، سواء من موظفي المنظمات الإنسانية أو الدولية، تظل للأسف مصدر انشغال متزايد في الساحة الدولية. وقد مكننا التجديد

والاستعراض المرحليان لهذا الأمر وتقديم المذكرة المحددة وخريطة الطريق من أن نرى الأهمية المتزايدة لهذه المسألة.

وثقافة الحماية هي كما ذكرها الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في أوقات الصراعات المسلحة في عام ٢٠٠١، وهو التقرير الذي طلب فيه من الدول أن تجعل من ثقافة الحماية واقعا. ونرى أن وضع خطة عمل في هذا المجال هو المعلم الأساسي لتنفيذ سياسة دولية لثقافة الحماية هذه. وتطبيق برنامج للنشر سيكون خطوة ملموسة إلى الأمام نحو زيادة الوعي المتعلق بهذه المسألة بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية الفاعلة، سواء من المدنيين أو السلطات الحكومية.

ولا بد أن تكون المذكرة المحددة وخريطة الطريق، اللتان عرضتا علينا اليوم، جزءا من هذا الأساس المشترك لإنشاء مستوى من المسؤولية نحو السكان المدنيين، بالنسبة لمجلس الأمن وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حد سواء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعمل كلا الوثيقتين بوصفهما مرشدا لاعتماد مشاريع قرارات في المستقبل تتعلق بهذه المسألة.

وتستحق حالة المدنيين المشردين اهتماما خاصا. وللأسف يجري بشكل متكرر أكثر من اللازم، تجنيد قسري للأطفال لاستخدامهم جنودا، لا سيما في بعض المناطق من أفريقيا، ولكن أيضا في بعض مناطق القارة التي انتمي إليها. وفي حالات أكثر من اللازم، شهد المجتمع الدولي فظائع ارتكبت ضد السكان المدنيين،كما أكد السيد إجلاند، باستخدام الاغتصاب والتشويه بوصفهما من أسلحة الحرب.

والتعاون الوثيق مع المحافل الدولية والإقليمية القائمة بما في ذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان، أمر ضروري حتى يمكن إنشاء شبكة للإنذار المبكر تسمح بمنع نشوب الصراعات. وستساعدنا التدابير الوقائية، المقترنة بالإرادة السياسية، على تفادي تكرار الأحداث المؤسفة التي شهدناها، على سبيل المثال، في رواندا وبوروندي قبل أعوام قليلة فقط.

لقد فقدت الأمم المتحدة براءتها هذا العام. لقد كنا، حتى الآونة الأخيرة، معتادين على رؤية مختلف الفصائل المتحاربة في جميع أرجاء العالم تحترم الموظفين الإنسانيين الدوليين من مختلف وكالات الأمم المتحدة. وكان من الواضح أن موظفي الأمم المتحدة ليسوا هدفا عسكريا. وفي الماضي، حتى عندما وقعت الحوادث وفقد موظفو الأمم المتحدة أرواحهم، لم ينظر أحد من الأطراف في الصراع أبدا إلى المنظمة بأسرها بوصفها هدفا عسكريا، كما يحصل الآن في العراق. ولذلك، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. فعلى سبيل المثال، يرى بلدي أنه ينبغي أن يقتصر استخدام الجزاءات على مجالات محددة جدا، بتركيزها بشكل مباشر على المسؤولين وتفادي تأثيرها بشكل سلبي على السكان. كذلك، ندعو إلى النظر في البُعد الاجتماعي للأزمة، لأننا نعتقد أن لدى مجلس الأمن دورا يقوم به في ما يتعلق بالأخطار ذات الطابع الاجتماعي التي من شأنها أن تهدد السلام والأمن.

وأخيرا نود أن نوجه نداء إلى الدول الأعضاء لكي تبادر، في إطار تشريعاتها، إلى تنفيذ أحكام هاتين الوثيقتين الهامتين، وهما المذكرة التفسيرية المنقحة وخريطة الطريق. كذلك، نود أن نقترح، على غرار ما تم إزاء المذكرة التفسيرية السابقة، أن يعتمد مجلس الأمن هذه الوثيقة عن طريق إصدار بيان رئاسي، على نحو يعزز احتمالات تقدمنا على طريق حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية، أن أعبِّر لكم عن امتنان وفد الجمهورية العربية السورية لعقد هذه الجلسة الهامة المعنية بحماية المدنيين في

أوقات الصراع المسلح. ويتقدم وفدي بالشكر إلى السيد إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على الإحاطة الشاملة والهامة التي قدمها لنا صباح هذا اليوم. وأعتقد أن أهم ما ورد في هذه الإحاطة التي قدمها السيد إيغلاند تلك الأفكار المحددة والمطروحة أمامنا والتي نعتقد أنها تستحق منا جميعا أن نعتمدها كوثائق رسمية للمجلس.

كما ننضم إليكم، سيادة الرئيس، في توجيه إدانتنا القوية للعمل الإرهابي الذي وقع في موسكو هذا اليوم، ونتقدم بالتعازي الصادقة إلى حكومة وشعب روسيا الصديقة وإلى البعثة الروسية في الأمم المتحدة.

إن عزم مجلس الأمن على إبقاء هذه القضية في موقع الصدارة على جدول أعماله يعد دليلا على ما يوليه لهذه القضية من أهمية كبيرة، خاصة وأن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون لصراعات اليوم. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى قرار بالغ الأهمية، هو القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) الذي قدمته المكسيك واعتمده المجلس أثناء رئاسة سورية له في شهر آب/أغسطس الماضي، والمتعلق بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وتشكل النساء والأطفال، لسوء الحظ، نسبة كبيرة من المتأثرين بهذه الصراعات. وقد لقي أكثر من مليونين ونصف مليون من البشر في العقد الماضي حتفهم نتيجة للصراعات. كما أن أكثر من ٣٠ مليون نسمة تعرضوا للتشرد أو الاقتلاع من ديارهم بسبب الصراعات المسلحة. وقد ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن ذات الموضوع ما يلي اقتباسه: ”لقد ارتفع عدد القتلى والجرحى بين المدنيين الأبرياء إلى مستوى يمكن وصفه دون أي مبالغة بأنه مرعب“.

إن القانون الإنساني الدولي قد ألزم الأطراف المتحاربة بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين، لكن المؤسف أنه على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على اعتماد اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، وعلى الرغم أيضا من أن أغلبية الدول أصبحت أطرافا في اتفاقيات جنيف، لا تزال توجد فجوة واسعة بين الأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات وبين تنفيذها أثناء الصراعات المسلحة. فبعض الدول يتذرع بأوضاع خاصة للاستمرار في ممارساته التي تتناقض والقانون الإنساني الدولي. ويؤكد وفد سورية في هذا المجال أنه لا يمكن القبول بأية مبررات تتيح قتل الأبرياء أو تشريدهم، وأن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والحيلولة دون إمكانية الاقتصاص المتسم بالعنف.

إن موضوع الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة في أغلب مناطق الصراع يعتبر تحديا أساسيا، وهو من أهم الموضوعات المتعلقة بحماية المدنيين التي تعد عملية معقدة ومتعددة المراحل تتطلب وضع ترتيبات أمنية مناسبة مثل تأمين إيصال المساعدات الإنسانية دون أي عائق للفئات المذكورة التي لها الحق في الحصول على هذه المساعدات. وهذا يتطلب ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية والأفراد المرتبطين بهم، وعلى المجلس أن يواصل تأكيده لكافة أطراف الصراعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية بعدم التعرض لهم.

كما أنه يجب التركيز بشكل خاص على ما يعانيه الأطفال والنساء في الصراعات المسلحة، وضرورة أن يولي مجلس الأمن الأهمية القصوى لأوضاعهم وأن تنص ولاية بعثات عمليات حفظ السلام بشكل خاص على هذا الجانب، في ضوء ما يتعرضون له من أعمال عنف واستغلال جنسي.

ويولي وفدي أهمية كبرى لوضع حد لإفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من العقاب، وذلك عن طريق وضع واستخدام ترتيبات فعلية

للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي على الصعيدين المحلي والدولي ومقاضاة المرتكبين، وأن تتعاون الدول في إلقاء القبض على الجناة وتسليمهم إلى العدالة.

إن نزع سلاح المحاربين وإعادة إدماجهم وتأهيلهم يعتبر عاملا هاما في مواجهة ثقافة العنف. ويؤكد وفدي على ضرورة أن تتم معالجة هذا الموضوع لا على المستوى المحلي فحسب، بل وعلى المستوى الإقليمي، وعلى الدول المجاورة لمناطق التراع أن تعي مسؤولياتها إزاء المساعدة في هذا المجال.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط أوضح مثال على ما يعانيه المدنيون نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الثلاث الماضية وحدها نحو ٣٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ. كما طالت سياسة القتل هذه موظفي الأمم المتحدة، فأودت بحياة ستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وقيدت حركة موظفيها والعاملين في المجال الإنساني، مما أدى إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني، متجاهلة بذلك كافة القوانين الدولية والاتفاقات وكل النداءات الدولية الموجهة إليها بوقف هذه الممارسات. كما وسعت قوة الاحتلال إجراءاتها القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين من خلال استمرارها في بناء الجدار التوسعي العنصري، رافضة تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي طالبها بوقف بناء هذا الجدار الذي سيؤثر على حياة أكثر من مائتي ألف مدني فلسطيني يعيشون في ٦٥ قرية ومدينة على جانبي الجدار، بما في ذلك الفصل الكامل أو الجزئي بين هؤلاء المدنيين وأراضيهم ومصادر مياههم، بالإضافة إلى منع وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وقد وردت هذه الحقائق في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، ولا سيما تقريره عن الجدار التوسعي. ونشكر السيد إيغلاند على التطرق في بيانه إلى هذا الجانب البالغ الخطورة.

كما لا ننسى ما تعانيه القارة الأفريقية التي ما زالت تشهد حالات من الصراع المسلح تنعكس آثارها المدمرة بشكل أساسي على المدنيين الأبرياء. ونذكر على سبيل المثال المعاناة التي تعرَّض لها قبل سنوات المدنيون الأبرياء في الكونغو الديمقراطية وفي رواندا وبوروندي ومناطق أخرى. ويسعدنا أن نرحب بالتقدم المحرز في هذه البلدان وفي ليبريا وساحل العاج بعد نشر قوة الأمم المتحدة، وكذلك بالنجاح الذي تم إحرازه في سيراليون.

ونسجل هنا أن الأمم المتحدة أحرزت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في التصدي لهذا الموضوع، ولكن لا يزال الطريق طويلا أمام تحقيق الهدف المنشود الذي يستلزم الإرادة والتصميم السياسيين الضروريين. وهذا يعني إبقاء مسألة حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح في إطار البنود الهامة المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة في السنوات المقبلة بحيث تستطيع المنظمة التصدي على النحو السليم لهذه المشكلة.

ويعرب وفدي عن امتنانه للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. ويرحب بخريطة الطريق التي أعدها حول هذا الموضوع، ونعتقد أنها - جنبا إلى جنب مع المذكرة التي سيعتمدها المجلس في الأيام القادمة من خلال بيان رئاسي - تشكل أداة فعالة وهامة في تيسير نظر مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين. كما يؤيد وفدي خطة المراحل العشر التي ذكرها السيد إيغلاند في بيانه والمقتبسة من خريطة الطريق والتي نأمل أن يعتمدها مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، كونها تتضمن نقاطا تحظى بإجماع أعضاء مجلس الأمن.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها منذ توليكم رئاسة مجلس الأمن، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أزجي إليكم أصدق التهاني. وأعلم أن القائم بأعمالنا قد سبقني إلى ذلك، ولكني أود أن أعرب لكم أيضاً عن تعاون وفدي الكامل. وأرجو لكم كل التوفيق وأنتم تقومون بتوجيه أعمالنا.

كما يود وفدي أن يتقدم لكم بالشكر يا سيدي على عقد هذه الجلسة لإجراء استعراض دوري لمسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح. ويرحب وفدي بوجود السيد جان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي يحضر بيننا لأول مرة. ونرحب بمشاركته في هذه الجلسة ونؤكد له دعمنا. ونهنئه أيضاً على الإحاطة الهامة التي قدمها.

ويشهد عقد هذه الجلسة على تصميم المجلس على مواصلة وتوسيع مجال نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. فهذا البند يهم كلا من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وتعمل خارطة الطريق، والمذكرة، والبرامج الإقليمية التي تمخض عنها عمل طويل للمجلس، بمثابة مبادئ توجيهية وقائمة مرجعية يسترشد بها المجلس من أجل فهم أفضل للمصالح وللتحديات المتعددة المقترنة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ولكفالة أخذها بعين الاعتبار لدى إنشاء عمليات حفظ السلام.

وبالنظر إلى أن حماية المدنيين تجري في بيئة معقدة ومتغيرة، يرى وفدي أنه لا بد من استعراض هذين الصكين واستكمالهما باستمرار على ضوء الظروف والحالة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للعمل الجيد الذي أنجزه الأمين العام والذي أدى إلى تقديم المذكرة المنقحة. ونرحب على وجه الخصوص بإدراج العناصر الجديدة المتعلقة، في جملة أمور، بقضايا المرأة، والجنود الأطفال، واللاجئين، والمشردين داخل بلدانهم، والأشخاص المتنقلين، والمجتمعات المضيفة. وينبغي النظر في تلك المسائل لدى إنشاء أي عملية من عمليات السلام. وفي هذا الصدد، يجب أن تشكل المسائل الناشئة عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وعن الاستغلال الجنسي في الصراعات المسلحة محوراً لاهتمامنا بدرجة متزايدة.

أما فيما يتعلق بالصلة بين الإرهاب والصراع المسلح، فقد ذكر بلدي دائماً أن هذه مسألة تدعو للاهتمام العاجل وتستحق النظر فيها بتمعن. ويمكن للأمانة العامة بالتعاون مع الهيئات المناسبة أن تزيدنا إفادة في هذا الشأن.

ويرحب وفدي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي أدت إلى إنشاء قاعدة مرجعية لمعايير الحماية. وتقع على عاتقنا الآن مسؤولية تطبيقها بفعالية. ويضطلع المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأطراف في الصراعات، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، بدور رئيسي في هذا الصدد. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ اتخاذ الأمم المتحدة، بالاشتراك مع عدد من الشركاء وفي استعانة بالتجارب الماضية، عدة تدابير وقائية وتصحيحية لتحسين حالة المدنيين في الصراعات المسلحة. وينبغي التشديد أيضاً على الاحتشاد بقوة من أجل تمكين المساعدات الإنسانية من الوصول إلى مستحقيها ومن أجل حماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، والعاملين الدوليين في مجال المساعدات الإنسانية، فضلاً عن ضرورة التزام هؤلاء الموظفين بالحيدة واحترام القوانين الوطنية. ويجب على الدول، وهي الضامنة الرئيسية للحماية، وعلى الجماعات المسلحة، تحمل مسؤولياتها في إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، وفقاً للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وينبغي أن تواصل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد

المرتبطين بها، بمن فيهم العاملون الدوليون في تقديم المساعدة الإنسانية، دعم الإجراءات المتخذة من قبل الجهات صاحبة المصلحة على اختلافها.

ويولي بلدي أولوية كبيرة لهذه المناقشة، ليس لأننا أعضاء في مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضاً لأننا ننتمي إلى منطقة دون إقليمية ما زالت نهباً للصراعات والأزمات التي لا تحتاج تداعياتها المأساوية بالنسبة للمدنيين إلى تعليق. لذلك فإن من واجبنا أن نعيد الالتزام بالمساهمة في جهود السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية وفي أنحاء العالم بأسره، بغية إيجاد الحل الملائم للمساعدة على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وهذا موضوع يشمل طائفة عريضة من المسائل، بما فيها المسائل المتعلقة بالمرأة، والسلام والأمن، والأطفال في الصراعات المسلحة، والألغام، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي سعينا لبلوغ الهدف المذكور، يرى وفدي أن نستكشف إمكانية إجراء دراسة شاملة متعمقة لتلك الموضوعات حتى نحدد أوجه الاشتراك فيما بينها ونحاول قدر الإمكان أن نجد حلولا مشتركة، مع مراعاة خصائص كل من تلك المجالات على حدة. ومن شأن الأخذ بنهج كهذا أن يعيننا في ترشيد أعمالنا والنهوض بتنسيق جهودنا.

علاوة على ذلك، يرى وفدي أن البعثات الميدانية لمجلس الأمن تساعد على إذكاء الوعي المؤسسي. وينبغي الاستعانة بهذه البعثات على نحو منتظم لرفع درجة الوعي بمسألة الحماية. يضاف إلى ذلك ضرورة أن تقدم الأمانة العامة تقارير دورية في هذا الشأن. وهذا خليق بمساعدتنا على تقييم تنفيذ خارطة الطريق والمذكرة حتى يمكن تنقيحهما حسب الاقتضاء. ويود وفدي أن يقترح أيضاً على الأمانة العامة تنظيم حلقات دراسية للمهتمين من أصحاب المصلحة يتلقون فيها إحاطة إعلامية شاملة عن خارطة الطريق والمذكرة. وهذا من شأنه أن يتيح فهماً أفضل لهذين الصكين، وأن يعين على تيسير تنفيذهما.

وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن ترحيبه بالخطط الهامة التي وضعتها إدارة الشؤون الإنسانية، وببرامج العمل التي تضطلع بها في المناطق والبلدان المتضررة من الصراعات، بما فيها ليبريا وفلسطين وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد إنشاء وحدة للحماية الشاملة لحقوق الإنسان في ليبريا لأول مرة نهجا محمودا يمكن التوسع فيه في مناطق أخرى. وهذه أفضل طريقة لتشجيع الأخذ بثقافة لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي أيضا أن تستكمل تلك الخطوات بتنفيذ النقاط الثماني للعمل الإنساني التي سلط عليها السيد إيغلاند الضوء في إحاطته.

وختاما، مع أننا نؤيد المقترحات والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، فإننا نؤكد مجددا اقتناعنا بوجوب أن يزيد المجتمع الدولي تركيزه على منع نشوب الصراعات وعلى حفظ السلام بشكل أفضل، دون إقلال من شأن مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح، خدمة للقضية السامية والملهمة المتمثلة في إقرار السلام والأمن الدوليين.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشترك مع الآخرين في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام إيغلاند على بيانه الممتاز، وأود أن أشكركم يا سيدي على استضافتكم وتنسيقكم جلسة اليوم عن الموضوع بالغ الأهمية الذي نحن بصدده. وكما أن عرض وكيل الأمين العام إيغلاند رهيب فيما يطرحه من تحديات كثيرة فهو يعطي بعض الأمل في أن نستطيع جميعا أن نحسن أداءنا في التعامل معها.

وما برحت حكومتي تعتقد منذ وقت طويل أن حماية المدنيين من الآثار المدمرة للصراع المسلح هي أمر في

صميم ميثاق الأمم المتحدة. وأعز أمانينا أن يستطيع هذا المجلس أن يحمي من الأذى كل المعرضين للعدوان. ومع أنه لا يستطيع ذلك بطبيعة الحال، هناك الكثير الذي يمكننا فعله تحقيقا لهذا الهدف.

وقد أعطانا الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعض مقترحات جيدة بالنسبة للطريق إلى أمام. وبيان السيد إغلاند اليوم، والمذكرة المستكملة، وخارطة الطريق أشياء بالغة النفع في التصدي لهذه التحديات وفي تنظيم جهودنا من أجل الرد عليها. كما أن المبادئ العامة المتمثلة في إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية للسكان المعرضين للخطر حيثما أمكن، والفصل بين المدنيين والعناصر المسلحة، وإعادة إرساء سيادة القانون والعدالة والمصالحة، كلها أساسية لحماية المدنيين. وسنتابع تنفيذها وممارستها. كما نؤيد مشاركة الأطفال في تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والجهود الخاصة المبذولة لمعالجة الأخطار التي تتهدد الأطفال والنساء بصفة خاصة. فهذه مسائل هامة سوف نتعرض لها بالمناقشة والدراسة في المستقبل، ويشمل ذلك ما يتعلق بالحالة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والسودان وغيرها.

ونرحب بخارطة الطريق وبتنفيذ الكثير من الأهداف التي تدعو إليها، ونرجو أن تشارك الدول الأعضاء في هذه العملية. كما نرحب بالمذكرة المنقحة ونراها مرجعا حيويا لمجلس الأمن لدى تطبيق أفضل الممارسات في القرارات المقبلة. فمن الأهداف التي نؤيدها تأييدا قويا قيام المجلس على نحو منتظم ومنهجي بتطبيق الأدوات القيمة التي تحت تصرفه، من قبيل القرارات السابقة المتعلقة بحماية العاملين في المجال الإنساني، والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والمتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة. وسنعمل من أجل التشجيع على تحقيق هذا الهدف.

ونثني على الأمين العام وزملائه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإسهامهم في إعداد الأفكار العملية المتعلقة بالخطوات المقبلة ونؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لحماية المدنيين. ونشجع الأمين العام والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة الحوار معا بشأن الكيفية التي يمكن بها لأجهزة الأمم المتحدة أن تتضافر في العمل بشكل أفضل لتعزيز الحماية ولتقديم توصيات خاصة ببلدان معينة لينظر فيها المجلس.

ونتطلع إلى خطة العمل الشاملة التي وُعدنا بأن تقدم إلى مجلس الأمن عند تقديم تقرير الأمين العام القادم عن حماية المدنيين، كما نتطلع إلى مناقشاتنا الأخرى.

السيد شينغ جينغي (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام السيد جان إيغلاند على إحاطته التفصيلية وأرحب بالمذكرة المنقحة التي قدمها.

من الخصائص الملحوظة للصراعات في جميع مناطق العالم أن المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة يشكلون أخطر ضحاياها. فقد قضى عدة ملايين من المدنيين نحبهم في صراعات مسلحة خلال العقد الماضي، ودفعت الحرب ملايين غيرهم إلى الفرار من ديارهم والتحول إلى لاجئين أو مشردين داخليا.

وما انفكت الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، تقوم في الأعوام الأخيرة بأعمال حماية المدنيين باعتبارها من وظائفها الهامة وأحرزت كثيرا من التقدم في هذا المجال. وننوه مع الارتياح بأن القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة الصادرة عن المجلس قد حددت المبادئ الأساسية لحماية المدنيين. وقد أعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مذكرة وخطة عمل ذاتي صلة، تتيحان للمجلس وثيقة مرجعية هامة في هذا المجال. وقد وفرت مختلف وكالات الأمم المتحدة المعونة الإنسانية في التوقيت المناسب لمناطق

الصراع تخفيفا للحالة الإنسانية في الميدان، مؤدية في هذا الصدد دورا تشتد الحاجة إليه. كذلك أولت بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اهتماما كبيرا لحماية المدنيين. ونثني ثناء كثيرا على مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وغيرهما من وكالات المنظمة، لما قامت به من عمل كبير في هذا الصدد.

وفي الوقت الراهن، لا يزال هناك كثير من التحديات الخطيرة المتبقية في مجال حماية المدنيين. ولا تزال الحالة الإنسانية في بعض مناطق الصراع آخذة في التدهور. ولا يزال المدنيون يتعرضون للهجوم والإصابة عن عمد. واللاجئون والمشردون داخليا في محنة مأساوية. ومن دواعي قلقنا الشديد الزيادة الكبيرة في أنشطة العنف الإرهابية المرتكبة ضد القائمين بتقديم الغوث الإنساني من الأفراد والوكالات، مما أعاق تلك الوكالات إلى حد كبير عن عملها من أجل حماية المدنيين. ومن ثم لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله من جانب المجتمع الدولي.

وأود أن أشدد على ما يلي: أولا، تقع المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين على عاتق حكومات البلدان المعنية وأطراف الصراع المعني. وعلى حكومات البلدان المعنية وأطراف الصراع أن تمتثل امتثالا صارما للقوانين الإنسانية الدولية وأن تنفذ التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين وأفراد الغوث الإنساني ذوي الصلة تنفيذا فعالا. وينبغي المعاقبة على ارتكاب جميع الأعمال التي تنتهك القانون الإنساني الدولي.

ثانيا، إن منع نشوب الصراع وإنهائه يمثلان أكثر الطرق فعالية لحماية المدنيين. وينبغي لمجلس الأمن بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين أن يواصل اتخاذ التدابير الفعالة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية والتشجيع النشط على تسوية الصراعات الحالية. فتلك أفضل طريقة للمساعدة على حماية المدنيين من التدمير الذي تسببه الحروب.

ثالثا، إن حماية المدنيين مهمة متعددة التخصصات تتطلب انتهاج استراتيجية شاملة. وينبغي أن تقوم مختلف وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها بتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها لكي تؤدي بأقصى قدر من الفعالية الدور المنوط بالأمم المتحدة بوجه عام.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن ترحيبنا بالمناقشة الهامة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم. ونتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام جان إيغلاند على الإحاطة الشاملة التي قدمها بشأن مسألة على أقصى قدر من الأهمية في الحياة المعاصرة، التي تتسم بعدد متزايد من الحروب غير المتماثلة، والتي يشكل المدنيون فيها الأهداف الرئيسية للفصائل المتحاربة ويتعرضون لأقصى الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وتترجم اجتماعات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة قلق المجتمع الدولي العميق بشأن هذه الحالة. وهي توفر فرصة لتناول المسألة وتقوية عزمنا على حماية أعداد لا حصر لها من الناس الذين حاصرتهم الصراعات وعكرت صفو حياتهم في كثير من الأحيان، بما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن علاجها.

ويرى وفدي أن أول الجهود التي يجب أن يبذلها المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، في إطار مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن توجه إلى منع نشوب الصراعات، باعتبار ذلك أفضل وسيلة لمنع الحرب والمعاناة الإنسانية التي تنطوي عليها دائما. ونحن نرى أن الدبلوماسية الوقائية أفضل طريقة ممكنة لحل النزاعات قبل أن تتحول إلى صراعات مفتوحة. ومع ذلك، ينطوي منع نشوب الصراعات على الاستعداد الضروري والإرادة

السياسية والقدرة العملية من جانب المجتمع الدولي. لقد كان من الممكن منع نشوب عدد من الصراعات التي وقعت فعلا في الماضي – أو على الأقل، كان من الممكن اتخاذ بعض الإجراءات لمنعها – لكن تقاعس المجتمع الدولي في كثير من الأحيان أدى إلى تطور الأمور إلى أبعاد لا يمكن السيطرة عليها.

وفي هذا الشأن، نتشاطر الرأي المعرب عنه في المذكرة بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح بشأن الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تخطيط ونشر بعثات حفظ سلام بسرعة، وأيضا مفهوم النهج الإقليمية للأزمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع ولايات حفظ السلام.

المنظمات الإقليمية مؤهلة تماما، بشكل خاص، للعمل مع مجلس الأمن. وهي يمكنها أن تقدم تقييمات دقيقة لحالات الأزمات، ويمكنها الاشتراك في الدبلوماسية الوقائية، واتخاذ القرارات السياسية حينما تنطوي الحالة على خطر نشوب أزمة في المنطقة المعنية. ونحن نرى أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في صون السلم والاستقرار، وأن قدراتها ينبغي تعزيزها للقيام بالعمليات وفقا للقواعد والمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور رئيسي في البرامج الإقليمية الشاملة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة اندماجهم، وأيضا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

خارطة الطريق والمذكرة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، التي ننظر فيها اليوم، أداتان هامتان لتناول هذه المسألة البالغة الأهمية. ونلاحظ مع التقدير، الاستراتيجيات المحددة، والأهداف الواسعة الموضوعة لحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح والمجالات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما خاصا في وضع الأهداف المحددة التي ينبغي أن تحققها الأمم المتحدة والدول وسائر المجتمع الدولي. ويعتقد وفدي بأن تلك العناصر أدوات مهمة لتناول تلك المسائل الهامة بمختلف مستويات تعقدها.

وخارطة الطريق، بمطالبتها بتعزيز الإطار القانوني المتعلق بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين؛ وبمطالبتها الدول والعناصر الفاعلة من غير الدول الامتثال لأحكامها؛ وبمطالبتها منظومة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراء المناسب الشامل فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف، إنما تسهم إسهاما محددا في الاحترام العالمي للقانون الإنساني. إن وضع أحكام تتعلق بالوصول إلى السكان الضعفاء ولإشراك الأطراف في الصراعات في حوار يرمي إلى وصول العمليات الإنسانية إلى الضعفاء بشكل آمن مستدام – إلى جانب تقديم مساعدة عاجلة إلى السكان المحتاجين – يمكن في الحقيقة أن يحسن آفاق السلام والمصالحة بتخفيف الصراع وخفض حدته. وكان هذا هو الحال بالنسبة لأنغولا، عندما أسهمت قدرة الأمم المتحدة على فتح ممرات إنسانية، في عام ١٩٩١، إسهاما حاسما في إقامة حوار في سيتو بين القادة العسكريين، وهو ما كان أساسيا لتحقيق وقف إطلاق للنار.

وسلامة وأمن الأفراد المرتبطين بتقديم المساعدة الإنسانية؛ وكيفية التعامل مع آثار الصراع على النساء والأطفال؛ وتوفير الأمن والقانون والنظام في حالات ما بعد انتهاء الصراع؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين، والأطفال بشكل خاص، وتسريحهم وإعادة اندماجهم أو إعادة توطينهم؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام كوسائل لتعزيز الثقة وإتاحة الفرصة أمام المدنيين لإعادة بناء حياتهم الممزقة؛ والعدالة والمصالحة، من منظور العدالة الجنائية والعلاجية وتضميد جراح الماضي؛ وتدريب قوات الأمن وقوات حفظ النظام على أعلى معايير احترام حقوق الإنسان؛ ومسألة

الموارد الطبيعية، والصراعات المسلحة وتدابير كسر العلاقة المهلكة بينها – تلك كلها مسائل حاسمة معلنة في المذكرة وفي خارطة الطريق، وهي تشكل قائمة مرجعية أساسية ينبغي أن تطبقها الدول ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي عند التعامل مع المسائل الحساسة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

في الختام يؤيد وفدي خطة العمل المكونة من عشر نقاط التي قدمها السيد إجلند. ونؤيد أيضا إقرار المذكرة المنقحة ببيان رئاسي بشأن المسألة التي نتناولها اليوم. ونحن نعتبر من المهم للغاية أن يطبق المجلس هذين العنصرين، على حد سواء، في اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان بذاتها – مع مراعاة حماية المدنيين، ومن بينهم النساء والأطفال والعاملون في تقديم المساعدة الإنسانية. ونعتبر من المهم للغاية أيضا أن تتمتع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالولاية والموارد اللازمة لحماية المدنيين وكفالة وصول أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، الذي لا يعوقه عائق، إلى المدنيين المحتاجين. ونؤيد أيضا أن يدرج في كل مشروعات القرارات ذات الصلة ببلدان بعينها نداء يوجه إلى الدول – والعناصر الفاعلة من غير الدول عند اللزوم – للتقيد بحقوق الإنسان الدولية، وبالقانون الإنساني وقانون اللاجئين، ولتعزيز المبدأ القاضي بألا يكون هنا إفلات من العقاب على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ونحن نتوقع أن يقدم هذا الاجتماع إسهاما آخر في خلق ثقافة حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، وأن يزيد فعالية الأمم المتحدة ومسؤوليات المجتمع الدولي في مواجهة تلك المسألة الخطيرة.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي، أود أن أعرب في البداية، عن سرور وفدي إذ يراكم تترأسون هذا الاجتماع. ونشكركم على إدراج بند حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح على جدول أعمال المجلس. وقبل أن أبدأ تلاوة موقف بلدي بشأن هذا الموضوع، أود، بالنيابة عن شعب وحكومة المكسيك، أن أعرب عن تعازينا وتضامننا مع أسر ضحايا الاتحاد الروسي ومع شعبه وحكومته بسبب الاعتداء الذي وقع في موسكو اليوم.

فيما يتعلق بالبند محل النظر، يود وفدي أن يشكر السيد يان إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على المعلومات التي قدمها لنا توا وللنسخة المستحدثة من المذكرة. لقد شاركت المكسيك مشاركة نشيطة في المفاوضات المتعلقة بالنسخة الأصلية للمذكرة، وأيضا بشأن النسخة المنقحة، لأننا مقتنعون بأنه يجب أن تتوفر للمجلس الأدوات التي تساعد على إدراج حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح كمسألة ذات أولوية في مداولاته. لقد أحرز بعض التقدم الإيجابي في هذا الشأن؛ ولكن، يجب على المجلس أن يكثف هذه الممارسة في كل مداولاته.

ومن الضروري أيضا أن يبعث المجلس برسالة حازمة بأنه ينبغي التقيد في كل الظروف باتفاقيات جنيف – لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تقضي بأن المدنيين ليسوا هدفا مشروعا، وبأن الاعتداءات المتعمدة ضدهم لا يمكن التسامح بشأنها، وبأنه يجب على الأطراف في أي صراع أن تتخذ كل التدابير الممكنة للحد من المعاناة والضرر اللذين يلحقان بالمدنيين، وبأنه يجب على الدول أن تقدم للعدالة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نكفل وصول أفراد المساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون معوقات إلى المحتاجين، وبخاصة الأكثر ضعفا. في المناقشة التي أجريت بشأن هذا البند في المجلس قبل

عام، أعربنا عن قلقنا بسبب الاعتداء على المنظمات الإنسانية، بما فيها المنظمات غير الحكومية. والزيادة في الاعتداءات المتعمدة والهجوم المباشر على حياد وعدم انحياز موظفي المساعدة الإنسانية يثيران القلق بشكل خاص.

ولهذا، فإن الاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية هي، في نهاية الأمر، اعتداءات على مدنيين، ولذلك، فإنها تشكل جرائم حرب، لأنها تستهدف حرمان أكثر الناس ضعفا من المساعدة الضرورية جدا لبقائهم، كما تستهدف زيادة معاناتهم.

ولهذا، قدمت المكسيك القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية، الذي اعتُمد بالإجماع في آب/أغسطس.

وتقع على المجلس الآن مسؤولية كفالة اتخاذ تدابير كافية لضمان أمن وحماية موظفي المساعدة الإنسانية، وبالتالي كفالة حماية المدنيين وتخفيف معاناتهم.

تؤكد المكسيك من جديد إدانتها القاطعة لكل الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية. إن تلك الأعمال، في كل أشكالها ومظاهرها، إجرامية ولا يمكن تبريرها، أيًّا كان الدافع وراءها، وأيًّا كان مرتكبها، وسواء ارتكبت في وقت سلام أو خلال صراع مسلح. ونحن نريد أن نكون واضحين جدا بشأن هذا.

ونحن نعتقد بأنه يجب على الدول أن تستجيب للأعمال الإرهابية على أساس القيم التي تحفظ الأنظمة الديمقراطية لحكوماتنا ولهذه المنظمة: حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الشعوب. ومن بين تدابير أخرى، عرضت المكسيك مرة أخرى – خلال الدورة الحالية للجمعية العامة – مشروع قرار بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مواجهة الإرهاب. ويرحب مشروع القرار بالحوار بين مجلس الأمن، ولجنته لمكافحة الإرهاب، والهيئات المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويشجع مشروع القرار المجلس واللجنة على تعزيز التعاون مع هيئات منظمات حقوق الإنسان المختصة، وعلى وجه الخصوص مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لكفالة تكامل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العمل المضطلع به وفقا للقرارات ذات الصلة.

إن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح تتطلب اعتماد تدابير خاصة لصالح النساء والأطفال والمسنين – الفئات التي تتضرر بشكل خاص بالصراع. وللأسف، بالرغم من الجهود التي بُذلت حتى الآن، ظل الاستغلال والاعتداء الجنسي يستخدمان على نطاق واسع كأداة للحرب. ولذلك، يجب اعتماد المزيد من التدابير لمعاقبة المسؤولين عن تلك الأعمال. والقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بشأن الأطفال والصراع المسلح – الذي شارك وفدي مشاركة نشيطة في المفاوضات بشأنه – مثَّل خطوة هامة إلى الأمام. ونحن ندعو أعضاء المجلس إلى التفكير، خلال المفاوضات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير، في الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لاعتماد تدابير لمنع استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويجب إيلاء اهتمام كاف للتهديدات التي تواجه المرأة في الصراعات المسلحة. ويجب أن تنشر هذه الهيئة منظورا جنسانيا في عمليات حفظ السلام التي تأذن بها.

وفي هذه المجالات كلها – استخدام الأطفال في الصراع المسلح، والاعتداء الجنسي والاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية – يوجد للمحكمة الجنائية الدولية دور أساسي تؤديه. ونظام روما الأساسي يذكر المجتمع الدولي بأن الذين يرتكبون تلك الأعمال لن يفلتوا من العقاب. ويجب على الدول أن تؤكد من جديد تأكيدا واضحا التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن

أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية وعن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي للعدالة. ويجب أن نؤكد من جديد دور القانون، وأن نعزز، فيما بين أطراف الصراع، احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ونحن مقتنعون بأن الوسيلة الأكثر فعالية لحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح تكمن في تنظيم الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والذخائر، وأيضا استخدام الوسطاء، رغبة في القضاء على التدفقات غير المشروعة لتلك الأسلحة. وقد أصبح واضحا في عدد من الحالات أن الأسلحة المستخدمة للاعتداء على المدنيين في الصراعات المسلحة يعاد استخدامها في صراعات أخرى.

ومع ذلك، فإن التدابير الردعية لن تكفي إذا أردنا القضاء على الصراعات. يجب أن نعزز مناخا يجد فيه المقاتلون والذين يستفيدون من الاستغلال التجاري للصراعات حوافز للتسريح وإنهاء أنشطتهم غير المشروعة. ولذلك يجب اعتماد نهج إقليمي لأية تدابير تقترح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج أو إعادة التوطين. وعندما لا يتم الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية الأساسية، لا تكفي العملية السياسية لمنع عودة العنف.

والمكسيك مقتنعة بأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح سوف تتطلب تدريبا مستمرا لقوات الأمن في ميدان القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك في أوقات السلام. ولهذا فإن وفدي، وبالعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ينظم حلقة دراسية إقليمية بشأن الحماية الأساسية للمدنيين في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المقرر أن تعقد في شباط/فبراير. وهكذا، يؤيد وفدي اعتماد تدابير تستهدف تعزيز حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

أخيرا، لاحظنا التوصيات العشر لتشغيل خارطة الطريق، ونأمل أن تترجم إلى حقيقة.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل إيطاليا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النقاش الهام جدا. ويود وفدي أن يعرب أيضا عن امتنانه العميق للسيد إغلاند لإحاطته الإعلامية القوية عند بداية الاجتماع.

إن قتل واضطهاد المدنيين في أوقات الصراع المسلح ليس، للأسف، جديدا في تاريخ البشرية. ونحن جميعا هنا على علم بانطباعات كلوت عن آلام الحرب، ولوحات غويا - التي لا يصور فيها مواطني بطريقة مشرقة - وعلى علم أيضا بلوحة بيكاسو الشهيرة، التي نمر أمام نسخة منها كل مرة نجيء فيها إلى مجلس الأمن. وعلى نفس المنوال، ففي السنوات الأخيرة أو العقود الأخيرة أخذ ما كان يعتبر في السابق استثناء يثير الفزع، يتحول في صراعات اليوم إلى سمة طبيعية، بل ويكاد يصبح عنصرا أساسيا في الصراعات المعاصرة. ومن حسن الحظ أن مجلس الأمن يعي تلك الظاهرة، ويحاول قدر استطاعته أن يتفهم نتائجها.

ومنذ عدة سنوات، بدأنا نشهد زيادة في عدد البنود المتعلقة بالحماية في جدول أعمال المجلس، وهذا هو المعنى الحقيقي للوثيقة التي نشير إليها على أنها المذكرة، والتي تمثل بصورة متزايدة الموقف المشترك لمجلس الأمن والمجتمع الدولي في مواجهة هذا الوضع الجديد. وعند قراءة النص الحالي للمذكرة، ومقارنته بالنسخة التي عُرضت علينا السنة الماضية، تسعدنا ملاحظة أننا حققنا تقدما كبيرا في الأرضية المشتركة التي نتشاطرها جميعا كأعضاء في المجلس، في محاولة التصدي للأخطار التي تواجه المدنيين في الصراع المسلح.

وذلك جهد متميز بحق خاصة وأنه لم يأت نتيجة رؤية نظرية، بقدر ما كان نتيجة رد فعل تدريجي من جانب مجلس الأمن في مختلف القرارات التي يتخذها في سياق معالجته لمختلف حالات الأزمات.

وكان تفكيرنا في المجلس أثناء تعاملنا مع الهجمات التي يتعرض لها المدنيون في الصراعات المسلحة، يسترشد، أولا وقبل كل شيء، بالعدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وأسوة بالسيد إغلاند، نرحب بالتعاون القائم بين الحكومة الانتقالية في كينشاسا والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ هذا التعاون الذي سيدلل، بخلاف المناقشات الإيديولوجية التي جرت في الماضي، على الإسهام العظيم الذي يمكن أن تقدمه المحكمة الجنائية الدولية، لا في مجال العدالة وحدها، بل أيضا في تحقيق المصالحة، وفي المعالجة المتعمقة لجراح مجتمع مزقه صراع كان بشعا بكل المقاييس.

ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أشار وعن حق إلى أن المشاكل المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح تندرج في سياق دائم التطور. وقد وصف عددا من عناصر ذلك السياق، وكانت بحق لافتة للنظر، ومن ذاك السياق في مجموعه، أخص بالذكر ثلاثة عناصر جديدة – وأعني الفرص الجديدة والالتزامات الجديدة، ومصادر القلق الجديدة. فنحن نشهد فرصا جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغرب أفريقيا، واستتباب الأوضاع في ليبريا وسيراليون، وإنشاء عملية انتقالية في ليبريا، والتطورات الإيجابية التي استجدت مؤخرا في كوت ديفوار والتي تبعث على الأمل في التنفيذ الفعَّال لاتفاقات ليناس – ماركوسي. وكل هذا يخلق فرصة للمجتمع الدولي لتبني نهج نموذجي يستند إلى التنسيق الوثيق على الصعيد الإقليمي، للتصدي لضروب العذاب الاستثنائية في بشاعتها، التي تحيق بالسكان المدنيين. وباستطاعتي أيضا أن أشير إلى فرص أخرى، ولكنني سأتوقف عند فرصتين تتطلبان بصفة خاصة، استجابة من مجلس الأمن.

وأمام المجلس فرص جديدة وكذلك التزامات جديدة. وكيف يمكننا في هذا المقام ألا نفكر في العراق؟ وحتى إذا لم يكن العراق حالة تنطوي على أزمة إنسانية، فما من شك في أنها توجد التزاما من جانب المجتمع الدولي بتوفير المساعدة الإنسانية. كما أنها تنشئ التزامات لسلطة التحالف التي تتحمل مسؤولية خاصة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وبالذات اتفاقيات جنيف، بما في ذلك رعاية السكان المدنيين في العراق، وتجنُّب إلحاق أضرار غير مباشرة بأولئك المدنيين.

لقد نشأت فرص والتزامات جديدة، وكذلك مصادر قلق جديدة. ومن بين تلك القائمة الطويلة، سأسلط الضوء على ثلاثة مواضيع. فأولا، وكما أشار زملاء كثيرون غيري، تثير قلقنا حالات العنف المرتكب ضد النساء. وبينما ندرس مختلف هذه الحالات، نتبين مدى فداحة الكارثة، وإلى أي حد تكون آثارها مدمرة، وقد أشار السيد إغلاند، بصفة خاصة، إلى بعض المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، يشكل استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة مصدرا للقلق. وهنا أيضا أشار وكيل الأمين العام إلى أمثلة صدمت مشاعرنا بحق. وفي حالة أوغندا تكلم عن حرب ضد الأطفال يخوضها بالدرجة الأولى أطفال آخرون. وبالنسبة لحالات النساء والأطفال، لا نعرف ما إذا كان الوضع قد تدهور، وهو ما نخشاه، أو ما إذا كان هناك مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع. وفي كلتا الحالتين، فإن تحسين وعينا بتلك المشاكل، يحملنا على تعزيز جهودنا حتى نزيد استثمارنا في محاولة إيجاد حلول لتلك القضايا.

أما مصدر القلق الثالث الذي أود الإشارة إليه – والمسألة هنا لا تتعلق بالحصول على معلومات أفضل – فهو

ينبع، للأسف، من حقائق لا يمكن تفنيدها، وأعني تفاقم الهجمات ضد الموظفين العاملين في المجال الإنساني.

وأسوة بغيري، أود أن أشيد بذكرى كل من قدموا أرواحهم فداء للسكان المدنيين وللمثل الأعلى لعالم أفضل، أثناء عملهم في الأمم المتحدة. وهذه الحالة المتدهورة تقتضي من المجلس أن يبحث القضية ويتخذ إجراءات بشأنها. ولا يسعنا، في واقع الأمر، إلا أن نلاحظ بمرارة أن الإرهابيين هذه الأيام يزدرون القانون الدولي أكثر مما ازدراه تجار الحروب بالأمس.

فكيف يمكننا، في هذا السياق المتغير، أن نحرز تقدما في الأشهر المقبلة؟ وكيف يمكننا أن نتخذ مزيدا من الإجراءات؟ والسيد إغلاند قدم لنا منهاج عمل من عشر نقاط، يحظى بتأييدنا الكامل. ونحن على أتم استعداد للعمل على ذلك الأساس، وربما – إذا وافق سائر أعضاء المجلس – بغرض اتخاذ قرار آخر يكون بمثابة تدليل إضافي على عزمنا المعقود على التصرف بحزم في هذا المجال. ولكي يتطور ذلك العمل على نحو تام، من المحتمل أن يكون هناك شرطان ينبغي الوفاء بهما. الأول إعطاء أولوية كاملة لجمع المعلومات بشأن هذا الموضوع المؤلم جدا. ولكن بكل بساطة، أعتقد أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إغلند هي في حد ذاتها عامل في النضال من أجل حماية المدنيين من الاعتداءات، لأنها وفرت لنا صورة ملموسة وواضحة جدا للويلات التي تحيط بعالمنا. وفي المستقبل، سيكون من المهم جدا أن نواصل محاولات إيقاظ ضمير الأطراف المسؤولة عن الاعتداءات والأطراف الدولية الفاعلة. ومن واجبنا أيضا توفير نظام ما لترتيب الأولويات في ذلك الصدد، حتى لا تقتصر متابعتنا على الصراعات التي تتلقى أكبر اهتمام من وسائط الإعلام وننسى أن هناك صراعات دموية أخرى بعيدة كل البعد عن كاميرات التلفزيون. وذلك هو أول شرط يتعين الوفاء به.

الشرط الثاني هو إيلاء أولوية عليا لمسألة الوصول إلى المدنيين. وفيما يتعلق بتلك النقطة أيضا، أتفق مع ما قاله السيد إغلند سابقا. يبدو لنا أن مشكلة الوصول إلى السكان هي مفتاح التعامل مع عدد كبير من المشاكل التي ندرجها تحت عنوان حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وفيما يتعلق بالوصول، نحتاج بالطبع إلى إعطاء أولوية للوصول الآمن، ولكننا نحتاج أيضا إلى معالجة مشاكل مثل الاستغلال السياسي للوصول إلى السكان. ويتحتم أيضا إيجاد الاحترام للواجبات وإنفاذه، ويشمل هذا الجماعات المسلحة والجماعات الأخرى غير القانونية التي تشارك في الصراعات.

ويمكننا أن نطيل المناقشة بشأن هذا الموضوع، حيث أنه يتعلق مباشرة بلب الإجراء الذي نحتاج إلى اتخاذه في الشهور والسنوات المقبلة من أجل خدمة السلم والأمن الدوليين. وسأتوقف هنا في الوقت الحالي وأكتفي بأن أكرر مجددا أن وفد بلدي راغب جدا في مواصلة السير على الطريق الذي حدده السيد إغلند للسعي إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وعلى مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة بشأن المسألة المهمة المتمثلة في حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

وأود أيضا أن أشكر السيد يان إغلند وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا التي وفرت ثروة من المعلومات. حقا إن إحاطته الإعلامية تشير إلى بعض الحالات الأخيرة وتبرز التقدم المحرز منذ آخر مناقشة مفتوحة في

مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه. ولكنه أبرز أيضا التحديات التي يجب أن نواجهها الآن في التزامنا الثابت بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وأود أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلدي لوكيل الأمين العام على جودة العمل الذي أنجزه منذ أن تولى مهامه الجديدة ونود أن نؤكد له أيضا كامل دعم الكاميرون.

ويرحب بلدي بفكرة المناقشة المنتظمة التي يجريها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وهذا الحوار الذي يمكن أن تشترك فيه أسرة الأمم المتحدة بأسرها، حسبما يرى وفد بلدي، أفضل طريقة للترويج لثقافة حماية المدنيين وتطويرها، مثلما أوصى الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠١ (S/2001/331).

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، استمعنا هنا في قاعة المجلس لعرض مثير للمشاعر من السيد أنجيلو غايدينغر المدير العام للجنة الصليب الأحمر الدولية عما يتعرض له المدنيون في أوقات الصراع المسلح من معاناة يعجز الوصف عنها. إن المدنيين غالبا ما يمثلون في هذه الصراعات الأهداف الرئيسية لأعمال مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتشريد قسرا والموت جوعا والعنف الجنسي ضد النساء وتجنيد الأطفال والفصل ما بين أعضاء الأسر، من ضمن جملة أمور. وأعتقد أنه يجدر بنا أن نضيف تحديات أخرى إلى هذه الصورة المؤلمة، مثلما فعل السيد إغلند، مثل الاستغلال التجاري للصراعات والصعوبة التي تواجهها المنظمات الإنسانية في الوصول إلى مناطق الصراع والاعتداءات المتعمدة على الموظفين الإنسانيين.

إن حماية المدنيين هي حجر الزاوية في القانون الإنساني الدولي، وذلك القانون في حالة دائمة من التطور. وحالة التطور تلك تفرضها حاجتنا إلى تكييف أنفسنا باستمرار مع الأشكال الجديدة والمعقدة من الصراع؛ ويجب أن نتكيف مع بيئتنا الجديدة. وكانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يان إغلند تبعث على الارتياح، لأنها، على الرغم من المأساة التي يواجهها الشعب العراقي وأبناء الكونغو وكولومبيا وآخرون عديدون من جميع أنحاء العالم التي اندلعت فيها الصراعات، تفتح نافذة جديدة وتقدم نظرة جديدة للإنسانية. إنه، فعلا، حدد بوضوح استراتيجية عامة تنظر إلى الصراعات بأسرها. وتكلم أيضا عن نطاق المشاركة الدولية في وضع إطار لتحسين الحالة الأمنية للمدنيين والموظفين الإنسانيين في أوقات الصراع المسلح.

ويرحب وفد بلدي بالإنشاء التدريجي لتلك المعايير والمبادئ الدولية، التي ستكمل اتفاقيات جنيف المختلفة والبروتوكولات الإضافية بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح أو تزيد تعزيز تلك الاتفاقيات. وتتطلب تلك الحماية بذل جهود منسقة ومتسقة على جميع الجبهات. ولذلك فهي تتطلب التعاون الوثيق والمشاورات المستمرة فيما بين الهيئات الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية وأطراف الصراع والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

إن صياغة واعتماد معايير ومبادئ لحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح بالتأكيد عمل نبيل، ولكن تطبيقها بفعالية وبطريقة لا رجعة عنها هو الشغل الشاغل الذي يجب أن نعالجه. وقد يكون ذلك ما كان يعنيه المدير العام للجنة الصليب الأحمر الدولية في بيانه أمام المجلس، حينما قال إن أكبر تحد يواجهنا الآن ليس وضع معايير جديدة، ولكن كفالة احترام المعايير الموجودة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فقد أعرب عن هذا القلق في المذكرة المستكملة، التي تمثل وثيقة مرجعية مهمة لحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

كما يرحب وفدي بخارطة الطريق المستكملة التي تتضمن عناصر ستمكننا من تقرير الالتزامات وتعزيز التنفيذ، إلا أنه غني عن البيان أن خارطة الطريق هذه، كالمفكرة، يجب أن تستكمل باستمرار لكي تكون فعالة حقا.

ويشعر وفدي في ذلك الإطار، أن منع الصراعات وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقضاء على الإفلات من العقاب، تستحق أكبر قدر ممكن من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. وتؤيد الكاميرون من هذه الناحية قيام الدول الأعضاء باتباع نهج يستند إلى الدعوة ينفذ من خلال سلسلة من حلقات العمل الإقليمية، التي ثبت أنها أساس مفيد للتعرف على الشواغل الإقليمية الرئيسية في مجال حماية المدنيين وجعل مختلف عناصر الصراعات المسلحة أكثر وعيا بتعقد وترابط المشاكل التي يفرضها ضعف المدنيين في الصراع المسلح.

وأخيرا، يوافق وفدي على النقاط العشر التي أبرزها السيد إيغلاند من أجل كفالة توفر إرادة سياسية حقيقية ويرحب بالعملية التشاورية التي يعتزم الشروع بها لإجراء حوار مفيد بشأن هذه النقاط.

وتعتبر مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح من دواعي القلق التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتابعها بثبات ودون كلل. ويشير الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن نجاح جهودنا يعتمد على إرادتنا وتصميمنا على جعل هذه الحماية التزاما أكيدا لجميع الأطراف المعنية بالصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي في قائمتي، أود أن أحيط أعضاء المجلس والوفود التي أدرجت أسماءها في قائمة المتكلمين علما بأني سأعلق الجلسة الساعة ١٣/١٠، وأننا سنستأنف عملنا الساعة ١٥/٠٠.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي لكم يا سيادة الرئيس لإجراء هذه المناقشة العلنية بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح. ونأمل بأن تساعدنا مداولاتنا اليوم على تحقيق تفهم أفضل لخطورة وتعقد المشكلة وعلى تجديد تصميمنا نيابة عن المجتمع الدولي على معالجة هذه المشاكل.

كما نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد جان إيغلاند، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها. وقد استمعنا باهتمام كبير إلى عرضه لمختلف حالات الصراع بالإضافة إلى ما قدمه من وصفات.

وتقدم الوثيقتان الهامتان اللتان وضعهما مكتبه، وهما خارطة الطريق والمفكرة معا، مخططا واستراتيجية لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وتتسم التحديات التي أبرزها ونقاط العمل العشر التي حددها في خارطة الطريق بالأهمية. ونفترض أن المجلس سيدلي برأيه في بيان رئاسي بشأن هذه المسائل. كما تتطلع باكستان إلى المشاركة في العملية التشاورية التي ذكرها وكيل الأمين العام.

ونعتقد بأن بوسع مجلس الأمن والأمم المتحدة اتخاذ عدد من الإجراءات العملية لتنفيذ الاستراتيجية اللازمة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. أولا، من المفيد فهم الطابع الجديد للحرب والصراع في العالم المعاصر والتكيف بموجبه. وعلى الرغم من أن القانون الإنساني صمم غالبا لتنظيم إدارة الجيوش النظامية التي تتسم بالانضباط، فإن الصراعات الحالية غير متناظرة في طابعها حيث تقوم قوات نظامية قوية بمواجهة عناصر غير تابعة للدول وقوات حرب العصابات.

وتعتبر حماية المدنيين أشد صعوبة في هذه الظروف. ومع ذلك، فإن من اللازم بذل المزيد من الجهود للحصول على التزامات من القوات المتنازعة بالتقيد باتفاقيات جنيف

وبروتوكولاتها وبمبادئ القانون الإنساني الدولي. وتقع المسؤولية بطبيعة الحال، على القوات النظامية، إلا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب الأطراف غير التابعة للدول أيضا باحترام قواعد اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.

وهناك مسألة من المسائل التي تؤثر في المدنيين في هذا السياق، ألا وهي معاملة السجناء. وهناك غالبا في الحرب غير النظامية، وخاصة في الحرب ضد الإرهاب، صعوبة في التمييز بين المدنيين والمحاربين. ومع ذلك، هناك الحد الأدنى من المعايير التي يجب التقيد بها في معاملة من يشتبه بانتمائهم للمحاربين.

ثانيا، تمس الحاجة إلى تحسين قواعد الاشتباك في الصراعات غير المتناظرة. فهناك قواعد معروفة جيدا، فيما يتعلق على سبيل المثال، باستخدام المدنيين كدروع، وعدم استهداف الهياكل المدنية، والتزام الحذر أثناء استخدام القوة في المناطق المأهولة، التي تمس الحاجة إلى مراعاتها كلها بدقة أكبر. إلا أنه قد تمس الحاجة إلى دراسة استخدام القوة بصورة غير متقابلة أو القوة المفرطة ضد أهداف بعينها. وتمس الحاجة إلى دراسة مبدأ التناسب في استخدام القوة بتعمق أكبر. كما إن هناك حاجة إلى دراسة استخدام ما يسمى بالأسلحة الذكية، التي ليست ذكية في معظم الحالات. وتمس الحاجة إلى وجود بعض معايير التيقن فيما يتعلق بالمخابرات المتعلقة باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة أو الأسلحة الذكية حتى يمكن تفادي وقوع حوادث مأساوية.

ونشعر بأنه الحاجة تمس إلى اللجوء إلى حالات وقف إطلاق النار والهدنة، حتى ولو كانت مؤقتة. ويتعين علي أن أذكر في هذا السياق أن باكستان يسعدها الموافقة على اقتراح رئيس وزرائنا بوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير ومقابلته بالمثل، وأن وقف إطلاق النار لا يزال ساريا. وهذا ما سينقذ مئات الأرواح في الأشهر القادمة.

ثالثا، يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل بفعالية أكبر مع عواقب الصراع. وإن ما يسمى بواجب الحماية لا يمكن أن يختزل إلى واجب التدخل العسكري في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وينشأ هذا الواجب قبل ضرورة هذا التدخل المادي بوقت طويل. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باتخاذ بعض الإجراءات العملية لتعزيز هذه الحماية.

ثانياً، لا تتسبب الحرب في سقوط ضحايا بين المدنيين فحسب، بل تخلف أيضاً أرامل ويتامى. ويجب أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه الظاهرة على نحو أكثر تحديداً. وينبغي أن ننظر في إنشاء صندوق أو مرفق دولي لمساعدة من أُسميهم أرامل أو يتامى الحرب.

ثالثاً، تخلف الصراعات المسلحة أيضاً لاجئين ومشردين. ويقدر أن عدد اللاجئين الآن يتجاوز ٢٠ مليون لاجئ. ومع أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يسعيان لتخفيف محنتهم، فإنه واضح لنا جميعاً أيضاً أن المساعدة التي تقدم في معظم حالات اللاجئين والمشردين غير كافية. فاللاجئون الذين يظهرون على شاشات التلفزيون العالمية يحصلون على معظم المساعدة. وغالباً ما يتعين على الآخرين أن يتدبروا أمورهم بأنفسهم. ولذلك، ينبغي أن تضع الأمم المتحدة قواعد أو معايير من نوع ما لنشر معلومات عن أماكن وجود اللاجئين والمشردين، وعن أعدادهم، وعن متطلبات مساعدتهم. وبوسع مجلس الأمن أن يحدد، بقرار أو قرارات، التزامات تلزم الدول بتقديم المساعدة لجميع اللاجئين والمشردين الذين هم بحاجة للمساعدة. وينبغي أيضاً أن يطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنشر وتعمم بصورة

دورية إحصاءات عن اللاجئين والمشردين من أجل هذا الغرض.

المسألة الرابعة التي أود أن أتكلم عنها هي مسألة الإفلات من العقاب - يجب جبر الأضرار التي يتعرض لها المدنيون أثناء الصراع، لا سيما النساء اللواتي كثيراً ما يقعن في هذه الحالات ضحايا لأعمال اغتصاب، والأطفال الذين تساء معاملتهم، وأعمال الإبادة الجماعية. من الضروري معاقبة مرتكبي هذه الجرائم لردع حدوث انتهاكات في المستقبل وإيجاد أساس لمصالحة سياسية وتحقيق سلام مستدام داخل وبين البلدان والمجتمعات التي خاضت الصراع.

قد يكون من الصعب إنشاء محكمة محددة لكل صراع، ولكن اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو حتى محكمة العدل العليا، لتمكين الأفراد والمجموعات من السعي لجبر الضرر ينبغي أن يصبح معياراً دولياً. فعلى سبيل المثال، جبر الضرر الذي نجم عن مذبحة سربرينتشا ينبغي أن يكون حقاً لأسر ضحايا هذه المذبحة، ولا ينبغي أن يصبح أي صراع مجرد حالة طارئة دخلت طي النسيان.

المسألة الخامسة التي أود أن أتحدث عنها هي اللجوء إلى نشر أسماء مرتكبي الانتهاكات وإلحاق العار بهم، وهذه وسيلة استخدمت كأداة فعالة لتأمين سلوك جيد، كما في حالات حماية وتشجيع حقوق الإنسان مثلاً. وفي سياق حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، ينبغي أن تفوَض الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بأن تنشرا سنوياً خلاصة شاملة تتضمن أعداد المدنيين الذين تضرروا، أو يقدر بأنهم تضرروا، في الصراعات المسلحة. وطبيعة الانتهاكات التي ارتكبت ضدهم، وأسماء مرتكبي هذه الانتهاكات. وستنشر هذه الخلاصة كتذييل يلحق بالمذكرة التي يعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وجرى استكمالها سنوياً.

المسألة السادسة، ضرورة بذل جهود واعية لضمان حماية موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين وموظفي الأمم المتحدة في حالات الصراع. وفي هذا السياق، أدانت باكستان بقوة الأعمال الهجومية التي تعرض لها موظفو المساعدة الإنسانية وموظفو الأمم المتحدة في أفغانستان والعراق وفي أماكن أخرى. ونعتقد أن مجلس الأمن اتخذ في وقت سابق من هذا العام خطوة جديرة بالثناء عندما اعتمد القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع.

ولكن، يتعين عمل ما هو أكثر من ذلك. نحن نعتقد أنه يتعين شن حملة أو حملات ترويج في حالات الصراع لإفهام جميع الأطراف أن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين محايدون وأن مهمتهم تخفيف ما تسببه الحرب من آلام والمساعدة على تعزيز السلام مع تحقيق العدل. ولذلك، من الحيوي أيضاً ألا تصبح وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية منحازة لأي طرف في نزاع ما، وينبغي أن يكون تكوينها متوازناً من حيث الجنسيات والخبرات، وينبغي أن يُنظر إليها على أنها محايدة. وفي نفس الوقت، فإن الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الموظفين الدوليين يتعين أن يعاقبوا معاقبة فعالة، مهما كانت هويتهم. وينبغي ألا يستثنى أو يُعفى أحد في هذه المسألة.

أخيراً، يجب الاعتراف بأن أفضل حماية للمدنيين في حالات الصراع منع نشوب صراع وإنهاء الصراع إذا نشب. وهذه وظيفة مجلس الأمن الرئيسية ومسؤوليته. فلدى المجلس تشكيلة من الأساليب والوسائل لمنع نشوب الصراعات وحلها. ويجب أن نستطلع جميع الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف. وكان الحوار، أثناء رئاسة باكستان للمجلس في أيار/مايو الماضي، حول استخدام الأساليب التي ينص عليها الفصل السادس من الميثاق حواراً مفيداً للغاية. وينبغي أن ينظر المجلس في أساليب أخرى لحل النزاعات والتصدي

للصراعات، كإنشاء لجان مشتركة، مثلاً، لمعالجة الأزمات المعقدة التي تكون العوامل الاجتماعية والاقتصادية بارزة فيها. ونحن نرى أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يركز على الترويج لهذا الهدف المحوري، هدف حماية الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل ملاحظاتي يا سيادة الرئيس بتقديم الشكر لكم على عقدكم هذا الحوار المفتوح، وبالتقدم بشكر خاص لوكيل الأمين العام إيجلاند على بيانه الشامل والمفصل، ولا سيما الخطوط العريضة لنقاط العمل العشر التي تبنى على خارطة الطريق. ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به سفير إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد ولّى زمن الحروب التقليدية. ففي حين أن العدد الأكبر من الضحايا في الحرب العالمية الأولى، ''الحرب العظمى'' كان من العسكريين، فإن الوضع مختلف تماماً الآن. وفي الحقيقة، عندما نتكلم عن ضحايا الحرب في الوقت الحالي، فإن المتحاربين أقلية. فالمدنيون يتحملون العبء الأكبر فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح. وهم الذين يقتلعون من ديارهم ويُعرّضون، وهم عُزّل، لعنف خارج عن سيطرقم كلياً. وقد أصبحت المعاناة البشرية قضية رئيسية في وقت الحرب، ولكنها على الرغم من ذلك لا تلقى ما تستحقه من اهتمام.

من الواضح أن القوانين والمعاهدات الدولية الموجهة لحماية المدنيين في حالات الحرب، التي أصبحت سارية المفعول أثناء القرن العشرين، لم تعد توفر حماية كافية في القرن الحادي والعشرين.

ولا بد لنا من تطوير وسائل جديدة لمواجهة التهديد المستمر لرفاه السكان المدنيين أثناء الحرب والقتال. ولحسن الحظ، فإن السنوات القليلة الماضية قد زادت من الوعي بالمشكلة، بدءا بتقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفريقيا الصادر في عام ١٩٩٨، الذي حدد فيه موضوع حماية المدنيين في الصراع المسلح باعتباره حتمية إنسانية. وبعد ذلك، تناول مجلس الأمن هذا الموضوع مرارا وتكرارا، ودرج على تلقي إحاطة إعلامية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كل ستة أشهر. كما أصدر الأمين العام ثلاثة تقارير بهذا الشأن حتى الآن. وبذلك، تزايد الوعي العام.

ونحن نرحب كثيرا بهذه التطورات. فهي علامة على وجود فكر جديد. وقد أصبح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عنصرا رئيسيا وجهة اتصال لا غنى عنها كلما أثير مفهوم الحماية الفعالة للمدنيين. وإننا نهدف إلى إيجاد ثقافة الحماية، كما سماها الأمين العام. ومجلس الأمن، المسؤول عن إقرار وصون السلم والأمن الدوليين وعن إضفاء الشرعية على سلطة بعثات السلام، هو الجهة الفاعلة الرئيسية عندما يتعلق الأمر بتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتأمين المدنيين في حالات الحرب. وينبغي عدم إعداد أي ولاية لبعثات السلام بدون التفكير في حماية المدنيين. ولا بد من فرض الجزاءات مع مراعاة العواقب التي قد يترتب عليها ذلك بالنسبة للمدنيين.

ومع ذلك، فإن الوعي بضرورة حماية المدنيين ينبغي ألا يقتصر على نيويورك وجنيف وبعض العواصم الأخرى. فالحلقات الدراسية الإقليمية الخمس التي عقدت حتى اليوم تمثل جهدا محمودا لتوسيع نطاق الوعي في هذا الميدان. والتعليم، كما يبدو لي، عامل هام آخر إن أردنا أن نحرز أكبر تأييد ممكن لثقافة السلام. وهذا يتطلب الإدماج المبكر في المناهج التعليمية.

واسمحوا لي أن أبدي ملاحظة بشأن مجموعتين مستضعفتين على نحو خاص، هما النساء والأطفال. فظاهرة الأطفال الجنود في مناطق الأزمات تتفشى باطراد. وإجبار

الأطفال على حمل السلاح، بدلا من تركهم يترعرعون بشكل سلمي ويتلقون تعليما مناسبا، ليس جريمة ضد الفرد فحسب بل ضد مستقبل مجتمع بأسره.

والنساء أيضا يستضعفن في زمن الحرب، وكثيرا ما يتعرضن لمعاملة قاسية ومهينة. لكن، ينبغي لنا ألا نفكر في النساء بوصفهن مستضعفات، على أنهن ضحايا. فالمرأة يمكنها أن تقوم بدور هام في منع نشوب الصراع وفي بناء السلام بعد الصراع. ولا بد من زيادة تعزيز هذا الدور، ومن إدراك قدراته الهائلة. وقرار الجمعية العامة بشأن منع نشوب الصراع المسلح قد ذكرنا بذلك.

ولا بد أن يكون لدى الحكومات الدافع لبذل كل جهد ممكن لحماية مدنييها من الحروب بالدرجة الكافية. فإن لم تكن تلك الحكومات قادرة على أن تفعل ذلك، يجب ألا تعرقل الجهة التي تملك شرعية تقديم المساعدة في هذا الشأن وفقا للقانون الدولي، ألا وهي المنظمات الإنسانية. إن توفير ملاذ آمن ومناطق للأمن المؤقت أمر ضروري في حالات كثيرة عندما تجبر الأنشطة القتالية السكان على ترك ديارهم. وجميع المنظمات الإنسانية تحتاج إلى الوصول الضروري كيما يتسنى لها تقديم المساعدة. ويجب ألا يُحتجز السكان المدنيون رهائن لدى الفصائل المتحاربة التي تحاول منع هذا الوصول. ويجب أن يدرك المتحاربون الذين يتصرفون على هذا النحو أنهم يعملون بشكل يتناقض مع المبادئ الأساسية للإنسانية. وبالمثل، فإن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني يجب ألا تعتبر جرائم موجهة ضد الأفراد فحسب، بل ضد السكان المدنيين الذين يحتاجون إلى تلك المساعدة الإنسانية أيضا. وفي هذا السياق، فقد أيدت ألمانيا الاعتماد الجماعي لقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أنه لا يمكن حماية المدنيين في زمن الحرب من خلال جهود المنظمات الإنسانية وحدها، بما فيها الأمم المتحدة. إذ يجب أن يعلم المقاتلون الذين ينتهكون مبادئ القانون الإنساني، سواء بأعمال موجهة ضد المدنيين أو ضد الموظفين العاملين في المجال الإنساني، أن جرائمهم ستكون موضع تمحيص قضائي أمام المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو في المحكمة الجنائية الدولية. لذا، فإنني أدعو الدول الأعضاء كافة إلى تعزيز الأدوات المتاحة في هذا المضمار بالفعل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثلا دائما لبلغاريا.

إن بلغاريا، بوصفها بلدا ينتسب إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها تؤيد بشكل تام وواضح البيان الذي ستدلي به الرئاسة الإيطالية للاتحاد بعد قليل.

لقد تيسرت مهمتي من خلال حقيقة أن ثمة اتفاقا في المجلس بشأن هذا الموضوع الساخن البالغ الأهمية المتمثل في حماية المدنيين في الصراع المسلح. كما يسرت مهمتي إلى حد كبير الإحاطة الإعلامية الممتازة للسيد إغلند. لقد كانت تلك الإحاطة مستفيضة بحيث لم يكن لديَّ ما أضيفه. ولكنني أود الإدلاء ببعض الملاحظات العامة.

من الواضح أن الأمم المتحدة اليوم تضطلع بدور تنسيقي مركزي في جهود المجتمع الدولي من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين في الصراع المسلح. وبطبيعة الحال، فإن هذا من أهم أحكام ميثاق منظمتنا. وقد أبرز السيد إغلند في إحاطته الإعلامية القائمة الطويلة من المشاكل التي ما زالت تواجهنا، وبعضها جديد. ومن بين المشاكل الأكثر إثارة للقلق مشكلة أمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملين في الميدان. وكما أشار السفير مونيوز في وقت سابق، فبعد حادث ١٩ آب/أغسطس الذي وقع في بغداد،

بصورة خاصة، فقدت الأمم المتحدة براءها، إن جاز التعبير. وأصبحت الآن هدفا للهجمات الإرهابية. وأعتقد أن القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) كان استجابة سريعة وحاسمة من جانب المجلس إزاء تلك الظواهر الجديدة المثيرة لبالغ القلق، والتي قد تجعل مهمة الأمم المتحدة أكثر صعوبة.

ثانيا، لا بد أن نلاحظ أن أفريقيا هي القارة الأكثر تأثرا بالمشاكل قيد النظر. وقد أذهلتني المعلومات التي استمعنا إليها من السيد إغلند حول الأوضاع في شمال أوغندا، على وجه الخصوص. ففي السابق، لم يكن المجلس يناقش مسألة أوغندا من تلك الزاوية تحديدا، وتلك حقيقة مؤسفة. وأود أن أشكر السيد إغلند على إشارته في إحاطته الإعلامية أيضا إلى الصومال، وهو بلد يواجه مشاكل خطيرة، ويعاني المدنيون فيه لأكثر من عقد، في ظل عدم وجود دولة حقيقية أساسا هناك، وسقط البلد في قبضة أمراء الحرب.

ثالثا، أود أن أشكر السيد إغلند وزملاءه على المذكرة المستكملة المقدمة إلى المجلس. ويقوم وفد بلغاريا حاليا بتنسيق العمل بشان إصدار بيان رئاسي سيمكن المجلس من تأييد تلك الوثيقة الهامة. وآمل أن ينتهي ذلك العمل قريبا جدا.

ومن المهم أيضا ضمان الاتساق والتلاحم بين المذكرة المنقحة وتوصيات خطة العمل التي يجري الآن تجديدها. وذلك صك هام سيبني جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء. ونحن بحاجة إلى أن نضمن استكمال كل التفاصيل وتنسيقها.

أود أن أختتم بياني بتلك النقطة.

وأود مرة أخرى أن أشكر السيد إجلاند وشركاءه، فضلا عن جميع أعضاء المجلس، على مشاركتهم النشطة والكبيرة في هذه المناقشة الهامة. وكثيرا ما يقال أننا نناقش المشاكل المرتبطة بالمدنيين بشكل أكثر من اللازم. ولكن في الحقيقة العكس صحيح:فنحن لا نتكلم أو نتصرف بما يكفي في ذلك الصدد. ومن المهم لمجلس الأمن أن يضع كل وزنه السياسي وراء هذا الجهد الذي تبذله الأمانة العامة. واعتقد أن المناقشة التي تجري اليوم تقدم دليلا بليغا على تلك النقطة.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لغير الأعضاء المدرجين في قائمتي. وبغية الاستفادة القصوى من الوقت المتاح لنا، لن اطلب من الممثلين واحدا واحدا الجلوس على الطاولة أو العودة إلى مقاعدهم بجانب قاعة المجلس. وحالما يبدأ متكلم في الكلام ، سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي إلى المقعد المخصص لذلك المتكلم على طاولة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، تعلن أنها تؤيد هذا البيان.

واسمحوا لي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأشكركم على منحنا فرصة لمناقشة هذه المسالة الهامة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام يان إجلاند على مداخلته الممتازة والشاملة جدا وعلى العمل الذي قام به مكتبه.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بتقدير عميق للالتزام الذي أظهره مجلس الأمن بجدول أعمال حماية المدنيين وبإنشاء حوار منتظم بشأنه، كما يشارك الاتحاد الأوروبي في هذا الالتزام. وفي الواقع، يبقى تأثير الصراع المسلح على المدنيين مشكلة درامية في العديد من أجزاء العالم، وخاصة في بعض البلدان الإفريقية. وبالإضافة إلى المعاناة البشرية الفورية التي تسببها هذه المشكلة، فان لها نتائج طويلة الأجل على السلام الدائم والأمن والتنمية.

ولا بد لنا أن نستمر في زيادة الوعي بالتداعيات المأسوية للصراعات على السكان المدنيين، وان نسهم في تعزيز ثقافة واسعة النطاق للحماية، كما حدد الأمين العام على النحو السليم في تقريره في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي الواقع، أصبح المدنيون الضحايا الرئيسيين للصراعات العنيفة. وهم يتعرضون بشكل متزايد لجميع أنواع إساءة المعاملة والاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. ويشكلون الهدف الأساسي للهجمات التي دوافعها الكراهية العرقية والدينية والمجابهة السياسية والسعي القاسي وراء المصالح الاقتصادية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي التركيز المتزايد للأمم المتحدة على ظروف المدنيين المتأثرين بالصراع المسلح، كما يشيد بالنهج الذي اعتمده في الأعوام الأخيرة مجلس الأمن والأمين العام وغيرهما من المكاتب المعنية والوكالات التابعة للأمم المتحدة. ونبقى مقتنعين بان المسائل المتصلة بحماية المدنيين لا بد أن تبقى على رأس جدول أعمالنا. وبالتالي يرحب الاتحاد الأوروبي بالمذكرة المنقحة المقترحة المقرر أن يؤيدها مجلس الأمن وبخريطة الطريق المجددة. ونرحب بتضمين عناصر جديدة مثل العناصر المتعلقة بمنع ومعالجة الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة والاتجار بالنساء والأطفال، فضلا عن التركيز المعزز على الأشخاص المشردين داخليا.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي المسائل الرئيسية التي حددتها الأمم المتحدة، إذ أنها تنشأ دائما في حالات الصراع المسلح، كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم جهود الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل. وتشمل هذه المسائل عدم الوصول، أو الوصول المقيد، إلى السكان الضعفاء والمتأثرين، وهو ما يبقى شاغلا أساسيا في معظم مناطق الصراع في جميع أرجاء العالم؛ واللجوء الواسع النطاق للاغتصاب وغيره من الفظائع ضد النساء والأطفال، وهي الفظائع التي تستخدم بوصفها سلاحا مدمرا بشكل قاس للحرب؛ والحاجة للفصل بين المدنيين والمقاتلين لضمان ألا تستغل الملاذات الآمنة الموفرة للسكان المدنيين بوصفها أماكن تجنيد للجماعات المسلحة؛ والانهيار العام للأمن والقانون والنظام، مما يؤدي إلى تفاقم معاناة السكان الضعفاء؛ وتنفيذ برامج لنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهو الأمر الأساسي أيضا لإعادة إنشاء بيئة سلمية وآمنة؛ وحماية السكان المدنيين من مخاطر الألغام والمخلفات الحربية المتفجرة ؛ وأمن الموظفين الإنسانيين، الذي يبقى تحديا رئيسيا للأمم المتحدة وجميع موظفي العون الدولي؛ وتوفير التدريب المناسب للموظفين الإنسانيين ولحفظة السلام للتأكد من أن ثقافة الحماية مغروسة بصورة عميقة فيهم.

وبغية معالجة تلك المسائل يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول والأطراف في الصراعات المسلحة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وضمان الامتثال له، فضلا عن احترام حياد واستقلال وتجرد العمليات الإنسانية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق حيال المخاطر المتزايدة التي تواجهها الأمم المتحدة والموظفون المدنيون المرتبطون بها على ارض الواقع، كما يؤكد من جديد على الأهمية الكبيرة التي يعلقها على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها وعلى توسيع نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يقدم منتهكو القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للعدالة على الصعيد الوطني أو، حيث لا يمكن ذلك، للعدالة الدولية. وتقع المسؤولية الأساسية في القيام بذلك على عاتق كل دولة. وبالتالي فان الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول على التصديق على جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات.

والاتحاد الأوروبي، بينما يطور تعاونه مع الأمم المتحدة ويزيد من القدرات الخاصة به على إدارة الأزمات، ملتزم التزاما صارما بضمان الوفاء الكامل باحتياجات حماية وحقوق ومساعدة المدنيين في جميع عمليات إدارة الأزمات التي يقودها الاتحاد الأوروبي، امتثالا كاملا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ووفقا لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي على وشك استكمال المبادئ التوجيهية الشاملة بغية المساعدة في ضمان اتساق وتماسك سياسته في هذا المجال بصورة كاملة. وتتماشى تلك المبادئ التوجيهية تماشيا تاما مع المذكرة التي اعتمدها مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٢. والمقصود بهذه المبادئ التوجيهية وضع نهج شامل وعملي المنحى لحماية المدنيين في إدارة عمليات إدارة الأزمة التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وتدعو المبادئ التوجيهية الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى احترام القانون الدولي والقواعد الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين وإلى ضمان الاحترام لها. ويكرس اهتمام خاص للحاجة إلى حماية الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وإلى المحافظة على الطابع الإنساني والمدني للمخيمات الموفرة لهم. وستتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان أداء المرأة دورا رئيسيا في تخطيط مخيمات اللاجئين وإدارتها وصنع القرار بشأنها لكي تؤخذ في الحسبان المسائل المتعلقة بنوع الجنس في جميع جوانبها، ولا سيما توزيع الموارد، والأمن والحماية.

وحيثما تنظم عملية بقيادة الاتحاد الأوروبي، ستتخذ جميع التدابير الممكنة أيضا لحماية حقوق الذين يتعرضون للتمييز بسبب العرق، أو اللون، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الدين والمعتقد، أو النسب أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. وسيُولَى اعتبار خاص لحقوق الأطفال، لضمان عدم مشاركتهم بصورة مباشرة في العمليات القتالية، ولعدم تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، ولتسريح المقاتلين وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، وخاصة الجنود الأطفال، والبنات اللاتي يتبعن الجماعات المسلحة.

وحيثما تقتضي الضرورة، ستدمج خبرة حماية حقوق الأطفال في سلسلة قيادة عمليات إدارة الأزمات التي يقودها الاتحاد الأوروبي. كما أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تعاونه مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لضمان لمِّ شمل أسر الأطفال المشردين والرصد الدقيق والإبلاغ فيما يتعلق بحماية الأطفال في الصراع المسلح.

إن الحاجة إلى حماية النساء والأطفال من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة والاتجار تقتضي وضع معايير أو مدونات سلوك للقوات المسلحة الوطنية وقوات الشرطة وجميع الأفراد المشتركين في عمليات إدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي. وهذه المعايير ستعكس، كحد أدنى، أحكام الأمم المتحدة في "القواعد العشر: مدونة قواعد السلوك الشخصي لذوي الخوذ الزرقاء"، وكذلك المبادئ الستة التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

إن التدابير التي يتوخاها الاتحاد الأوروبي، ضمن الوسائل والإمكانيات المتاحة لأي بعثة، يمكن أن تشمل الإدماج المنتظم للتحليل المتعلق بالفوارق بين الجنسين في أنشطة الإنذار المبكر، وتقصي الحقائق، وعمليات تخطيط وتنفيذ إعادة البناء وإقامة المؤسسات، والعمليات الميدانية وإجراءات التشغيل المتعارف عليها في فترة ما بعد الصراع.

وينبغي للدول المساهمة بقوات في عمليات إدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي، بشكل خاص، ضمان الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأي انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي أو القانون الجنائي الدولي. وينبغي ضمان التحقيق في كل شكوى وملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات. وينبغي أيضا توفير التدريب الملائم في تلك المجالات، للأفراد العاملين في الميدان، وذلك على المستوى الوطني ومن خلال البرامج الأوروبية، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة.

إن حماية المدنيين في الصراع المسلح من المسائل الرئيسية في جدول أعمالنا، بالنظر إلى العواقب المترتبة عليها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما أنها تتيح فرصة كبيرة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونحن ما زلنا ملتزمين بقوة بهذا الهدف، ونؤيد تماما ما أكده الأمين العام في عدة مناسبات: إننا كبشر، لا يمكننا أن نكون محايدين، أو على الأقل ليس لنا الحق أن نكون كذلك، إزاء معاناة البشر الآخرين. ويتطلع الاتحاد الأوروبي، بهذه الروح، إلى مواصلة بحث جميع الجوانب المتصلة بحماية المدنيين في الصراع المسلح في ضوء التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام عن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تعازينا للوفد الروسي فيما يتعلق بالعمل الإرهابي الفظيع الذي وقع اليوم في وسط موسكو. وقد ظلت أوكرانيا دائما تدين بشدة الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره.

وأود أن أشارك زملائي في تهنئتكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، صاحب السعادة غاسبر مارتينس وفريقه، على أدائهم الممتاز في الشهر الماضي.

تشيد أوكرانيا إشادة عالية بمبادرة بلغاريا لعقد هذه المناقشة الهامة حول كيفية تحسين حماية المدنيين المتضررين من الحرب. وأشكر السيد يان إغلند على إحاطته الإعلامية الأولى والشاملة التي قدمها إلى مجلس الأمن بوصفه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ.

إن إلحاح وأهمية مناقشة اليوم تبرزها أعمال العنف المستمرة والبيئات المتفجرة التي يجد المدنيون أنفسهم في ظلها، وخاصة في المناطق التي أشار إليها السيد إغلند في استعراضه، كجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وأفغانستان، والشرق الأوسط، وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا.

وقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية تقدما ما في بحث مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، ما زال هناك نقص في الإرادة السياسية والاستعداد لدى أطراف الصراع لتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة.

وقد أصبحت المذكرة التي اعتمدها مجلس الأمن أداة عملية توفر أساسا لتحسين التحليل والتشخيص للمسائل الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين الناشئة عن الصراعات. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نرحب بالمذكرة الجديدة والمحسنة التي عرضت هذا اليوم. ونأمل أن تساعد أيضا على التحقيق الكامل لإمكانية الأمم المتحدة في مجال حماية المدنيين حول العالم.

ونحيط علما أيضا مع الارتياح بخريطة الطريق المستكملة التي عرضها السيد إغلند اليوم.

أود الآن أن أتناول بعض المسائل التي، في رأينا، لها أهمية حاسمة بالنسبة لحماية المدنيين.

أولا، وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر. فالمساعدة الإنسانية تفعل الكثير لتحسين حماية السكان المدنيين وتفتح آفاقا أفضل للانتقال إلى مرحلة المصالحة بنجاح. ونرى أنه ينبغي عمل المزيد لتعزيز التعاون بشأن هذه المسائل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي له دور هام يؤديه في النواحي المتصلة بمحور عملية بناء السلام. وتعزيز تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز، وقدرته على إدخال شركاء آخرين كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، توفر إمكانية كبيرة لتعبئة الأطراف الفاعلة الرئيسية.

كما أننا نعتقد أن البعد الإنساني للصراع يقتضي تنسيق العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك الدول الأعضاء.

وينبغي حماية الأفراد من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي غالبا ما ترتكب في ظل الصراع المسلح. وفي هذه السنة أصبحت المحكمة الجنائية الدولية في واقع الأمر لبنة أساسية في نظام الأمن الدولي وتستهدف منع الانتهاكات المختلفة للقانون الإنساني الدولي والمعاقبة عليها، مثل الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وجريمة العدوان. وينبغي لنا أن نعطي المحكمة الجنائية الدولية فرصة منصفة لبلوغ قدرتها الكامنة على ملاحقة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب.

إن حالات الصراع المسلح يصحبها بلا استثناء انهيار عام في الأمن والنظام والقانون. والشاغل الأول في أغلبية حالات الصراع هو الإعادة السريعة لهذه المجالات إلى حالتها العادية. وفي هذا المجال، نشيد بالاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن العدالة وسيادة القانون، ونأمل أن تصبح الاجتماعات من هذا النوع ذات صفة منتظمة في المستقبل. وأود أن أكرر التأكيد على أن الاستعادة العاجلة للنظام والقانون، بما في ذلك تشغيل الشرطة والمحاكم والسجون، في الحالات الانتقالية هذه، أمر أساسي وتدبير ذو أولوية فائقة.

والمسألة الرابعة المهمة بالنسبة لوفدي هي المحافظة على أمن العاملين في المجال الإنساني. وما زالت هذه المسألة تمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للأمم المتحدة وشركائها في الشؤون الإنسانية. وقد شهدت الشهور الأخيرة تهديدات خطيرة مستمرة ضد الموظفين الإنسانيين. لقد أصبح موظفو المساعدة الإنسانية أهدافا متعمدة لأغراض سياسية أو تكتيكية مما يؤذن بمنحى مقلق يتمثل في التجاهل الصفق للمبادئ الإنسانية. وأن تلك الأعمال غير القانونية تزيد في نهاية المطاف من معاناة السكان المدنيين. لذلك نرحب باعتماد المجلس للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) الذي يمثل الرد الأولي على هذه المشكلة ويوفر عناصر لآلية فعالة للحماية.

وأخيرا أود أن أثير مسألة أخرى، ألا وهي مسألة حماية الصحفيين الذين أصبحوا كالسكان المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة أهدافا في الصراعات المسلحة. وبحكم وجودهم على الخط الأمامي لجبهة الصراع فإنهم يبعثون بتقارير مستقلة عن التطورات التي تجري على الأرض، وفي أحيان كثيرة يقدمون تضحيات كبيرة في النهاية لجعل العالم على إطلاع كامل على حقائق الحالة. ولكن على الرغم من أنه ينبغي توفير الحماية للصحفيين بموجب البروتوكولات الإضافية لاتفاقية جنيف

لعام ١٩٤٩، لا يزالون يتعرضون للهجمات وأعمال القتل والتعذيب والخطف. ويقدر عدد الصحفيين الذين قتلوا في العالم أجمع خلال العقد الماضي وحده بنحو ٥٠٠ صحفي. وفي حالات كثيرة كانوا ضحايا هجمات متعمدة شنتها أطراف الصراع. وأعتقد أن مسألة حماية الصحفيين هي شاغلنا المشترك ولذلك ينبغي أن تحتل مكانها في خارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يزال لدينا عدد من المتكلمين مدرجين على قائمة هذه الجلسة. أود بموافقة أعضاء المجلس أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.